جامعة 20أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بعنوان

تحليل مناخ الأعمال

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تحليل و استشراف

من إعداد الأستاذة: علية ضياف

2024 _ 2023

تقديم

تحتوي هذه المطبوعة على خلاصة لمجموعة من المحاضرات المقدمة أساسا ضمن المقاييس ذات الصلة بتحليل و تقييم مناخ الأعمال و الموجهة إلى سنوات الثانية ماستر تحليل واستشراف.

و قد تم تقسيم مضمون هذه المطبوعة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: أهمية مناخ الأعمال.

المحور الثاني: المؤسسات الدولية لتقييم مناخ الأعمال.

المحور الثالث: أهم مؤشرات مناخ الأعمال.

المحور الرابع: تطور مؤشرات الأعمال في الجزائر.

المحور الخامس: مؤشر مدركات الفساد.

المحور السادس: الإطار العام لمناخ الأعمال في الجزائر.

المحور السابع: الإطار العام لمناخ الأعمال في الجزائر

و ما قد يهمنا في هذا الصدد هو أن تحقق هذه المطبوعة غايتها الأساسية فيما يتعلق بتعميق الفهم و إثراء التحليل ضمن الإطار العلمي السليم للمعايير المستخدمة في مجال تقييم و تحليل مناخ الأعمال.

فهرس المطبوعة

العنوان
المقدمة .....
المحور الأول: أهمية مناخ الأعمال .....
1- تعريف مناخ الأعمال.....
1-1- تعريف البنك الدولي.....
1-2- تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار.....
2- المبادئ الأساسية لمناخ الأعمال.....
3- مكومات مناخ الأعمال.....
3-1- المكونات الاقتصادية لمناخ الأعمال.....
3-2- المكونات السياسية و الأمنية لمناخ الأعمال.....
3-3- المكونات القانونية لمناخ الأعمال.....
3-4- المكونات الاجتماعية و الثقافية لمناخ الأعمال.....
4- ايجابيات و سلبيات مناخ الأعمال.....
5- خصائص مناخ الأعمال.....
المحور الثاني: المؤسسات الدولية لتقييم مناخ الأعمال.....
1- البنك الدولي.....
1-1- لمحة عن البنك الدولي .....
1-2- البنك الدولي وتقيم مناخ الأعمال.....
2- المنتدى الاقتصادي العالمي.....
2-1- لمحة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.....
2-2- المنتدى الاقتصادي العالمي و تقييم مناخ الأعمال.....

3- منظمة الشفافية الدولية.....
3-1- لمحة عن منظمة الشفافية الدولية.....
3-2- منظمة الشفافية الدولية و تقييم مناخ الأعمال.....
المحور الثالث:أهم مؤشرات مناخ الأعمال .....
1- مؤشر سهولة الأعمال.....
1-1- تعريف مؤشر سهولة الأعمال.....
1-2- شرح مكونات مؤشر سهولة الأعمال.....
2- مؤشر التنافسية العالمية.....
2-1- تعريف مؤشر التنافسية العالمية.....
2-2- شرح مكونات مؤشر التنافسية العامية.....
3- مؤشرات منظمة الشفافية الدولية.....
3-1- التعريف بمؤشرات منظمة الشفافية الدولية.....
3-2- أهم المؤشرات منظمة الشفافية الدولية.....
المحور الرابع:تطور مؤشرات الأعمال في الجزائر.....
1- لمحة عن وضعية الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة.....
2- لمحة عن مناخ الأعمال في الجزائر.....
2-1- واقع المناخ الاقتصادي في الجزائر.....
2-2- واقع المناخ القانوني في الجزائر.....
2-2-1- أهمية الإطار القانوني و المؤسساتي في مناخ الأعمال في الجزائر
2-2-2- هيأت تطوير الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....
2-3- واقع الاستقرار الأمني و السياسي في الجزائر.....
المحور الخامس: مؤشر مدركات الفساد
المحور السادس: الإطار العام لمناخ الأعمال في الجزائر
المحور السابع: المحور السابع : الإطار العام لمناخ الأعمال في الجزائر

المقدمة العامة

مقدمة:

يعتبر مناخ الأعمال محددا أساسيا لقيام المشاريع الاقتصادية وعليه تتنافس الدول بتوفير المناخ المناسب لقيام الأعمال ونجاحها ، حيث تسعى كل الدول لإرساء دعائم المناخ الملائم لتحريك عجلة التنمية الشاملة.

ويعتمد في تقييم مناخ الأعمال على مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية القابلة للقياس والمقارنة و التي يتم من خلالها إعداد المعلومات حول الوضعية العامة للدولة ، وتشمل الجوانب القانونية و التنظيمية، الاقتصادية و السياسية، وأهمها عناصر البيئة القانونية والمؤسساتية بما فيها القوانين و التشريعات و هيئات المرافقة التي أصبحت متغيرا استراتيجيا في استقطاب رجال الأعمال ، ولا تقل عناصر البيئة الاقتصادية بما فيها الاستقرار النقدي، التضخم، أسعار الفائدة، القطاع المالي، الحسابات الوطنية لا سيما الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الديون العمومية والاحتياطي الإجمالي والبنية الاقتصادية الأساسية المتمثلة في رأس مال الاقتصادي بما فيها المنشآت الأساسية لمختلف القطاعات الحيوية و التنمية البشرية.

ويعتمد في تقييم مناخ الأعمال على مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية قابلة للقياس والمقارنة ،و التي يتم من خلالها إعداد المعلومات حول الوضعية العامة لدولة ،جهة أو سوق .وتشمل الجوانب القانونية و التنظيمية، الاقتصادي و السياسية. وأهمها عناصر البيئة القانونية والمؤسساتية (بما فيها القوانين،التشريعات و هيئات المرافقة التي أصبحت متغيرا استراتيجي في استقطاب رجال الأعمال و لا تقل عناصر البيئة الاقتصادية (بما فيها الاستقرار النقدي ،التضخم ،أسعار الفائدة،القطاع المالي والحسابات الوطنية لا سيما الناتج المحلي الإجمالي ،التجارة الخارجية ،الديون العمومية والاحتياطي الإجمالي)، والبنية الاقتصادية الأساسية المتكونة المتمثلة في رأس المال الاقتصادي (بما فيه المنشآت الأساسية لمختلف القطاعات الحيوية)والتنمية البشرية لا تقل أهمية.

المحور الأول: أهمية مناخ الأعمال يعتبر مناخ الأعمال محددا أساسيا لقيام المشاريع الاقتصادية وعليه تتنافس الدول بتوفير المناخ المناسب لقيام الأعمال ونجاحها ، حيث تسعى كل الدول لإرساء دعائم المناخ الملائم لتحريك عجلة التنمية الشاملة.

ويعتمد في تقييم مناخ الأعمال على مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية القابلة للقياس والمقارنة و التي يتم من خلالها إعداد المعلومات حول الوضعية العامة للدولة ، وتشمل الجوانب القانونية و التنظيمية، الاقتصادية و السياسية، وأهمها عناصر البيئة القانونية والمؤسساتية بما فيها القوانين و التشريعات و هيئات المرافقة التي أصبحت متغيرا استراتيجيا في استقطاب رجال الأعمال ، ولا تقل عناصر البيئة الاقتصادية بما فيها الاستقرار النقدي، التضخم، أسعار الفائدة، القطاع المالي، الحسابات الوطنية لا سيما الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الديون العمومية والاحتياطي الإجمالي والبنية الاقتصادية الأساسية المتمثلة في رأس مال الاقتصادي بما فيها المنشآت الأساسية لمختلف القطاعات الحيوية و التنمية البشرية.

ويعتمد في تقييم مناخ الأعمال على مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية قابلة للقياس والمقارنة ،و التي يتم من خلالها إعداد المعلومات حول الوضعية العامة لدولة ،جهة أو سوق .وتشمل الجوانب القانونية و التنظيمية، الاقتصادي و السياسية. وأهمها عناصر البيئة القانونية والمؤسساتية (بما فيها القوانين،التشريعات و هيئات المرافقة التي أصبحت متغيرا استراتيجي في استقطاب رجال الأعمال و لا تقل عناصر البيئة الاقتصادية (بما فيها الاستقرار النقدي ،التضخم ،أسعار الفائدة،القطاع المالي والحسابات الوطنية لا سيما الناتج المحلي الإجمالي ،التجارة الخارجية ،الديون العمومية والاحتياطي الإجمالي)، والبنية الاقتصادية الأساسية المتكونة المتمثلة في رأس المال الاقتصادي (بما فيه المنشآت الأساسية لمختلف القطاعات الحيوية)والتنمية البشرية لا تقل أهمية.

المحور الأول: أهمية مناخ الأعمال

تعتبر نوعية البيئة الاقتصادية محددا أساسيا لتمكين رجال الأعمال و المستثمرين من قياس مدى نجاح مشاريعهم كما يمكنهم من الحصول على فكرة شاملة حول نسبة انفتاح نظامها الاقتصادي وأهمية القطاع الخاص في ذلك النظام من خلال الاطلاع على الخطوط العريضة للسياسات و البرامج لهذه الدولة.

ويتميز الاستقرار الاقتصادي بوضوح السياسة الاقتصادية وثباتها وانتظامها بغرض كسب ثقة رجال الأعمال والمحافظة عليها بالصيانة المستمرة كدولة مستقبلة للمشاريع وتطويرها، كما أن للنمو الاقتصادي المنتظم دور مهم التأثير على قراراتهم وتوجيهها، وعليه فإن و وضوح أسس البيئة الاقتصادية للدول واستقرارها ينتج مناخا متميزا للأعمال في بيئة اقتصادية متميزة

الاستثماري في دولة ما.

هناك مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والإطار القانوني والإداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية وعلى ذلك فان نجاح أي

دولة في جذب الاستثمار يعتمد على عدة أمور بعضها ملموس كالبنية التحتية التي تتمثل بالمطارات والموانئ والطرق، وكذلك مصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال، وبعضها الآخر غير ملموس يتمثل في المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات التي تحكم الاستثمار

فمناخ الاستثمار يمثل مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. و بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض ، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له .

أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية، هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية ، وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي ، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تعريف مناخ الأعمال:

هناك بعض الاختلاف بين مفهوم مناخ الاستثمار ومفهوم بيئة الأعمال التي تعبر عن مزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الحالة التشغيلية للشركة. وتشمل بيئة الأعمال عدد من العوامل مثل :العملاء والموردين؛ المنافسين والمالكين؛ كما تشمل التحسينات في التكنولوجيا؛ والقوانين والأنشطة الحكومية. والسوق والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية وبذلك يركز مفهوم بيئة الأعمال في الغالب على مدى تطور سير الأعمال

وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات العاملة ومدى استخدام تلك الشركات، أساليب التسويق الحديثة، التي تتوافق مع السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا على اتخاذ القرارات، كما يعكس هذا المؤشر مدى تطور مجمعات الأعمال المتخصصة ـ التي لها دور فعال في تحفيز القدرة الإنتاجية للسلع ذات الميزة التنافسية والتقنية ونوعية، عبر توظيف آليات إنتاج متقدمة

وغالبا ما يرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بالمحددات الاقتصادية كعوامل أساسية تشارك في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة استقرارها، كونها تحدد عناصر الجذب أو الطرد للاستثمار الخاص سواء المحلي أم الأجنبي ،الذي يحتاج عادة إلى بيئة اقتصادية تتسم بمستوى منخفض من التكاليف والمخاطر ، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة ، يمكن التنبؤ بها باستخدام أدوات التخطيط المالي والتجاري والاستثماري (.

وعليه يمكن القول إن مناخ الاستثمار بالمعنى الواسع يعبر عن السياسات الاستثمارية في الدول المضيفة، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية للشركات، وترتبط هذه السياسات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية إضافة إلى الأنظمة والقوانين، وبخاصة قانون الاستثمار والضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام. اما بالمعنى الضيق فيعبر عن السياسات التي تستهدف تقوية الحوافز وإزالة العقبات. ويدخل في هذا الإطار الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة. إن معرفة الشركات الدولية بطبيعة مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، ستجعلها أكثر قدرة على تحديد مدى صلابة أو هشاشة البيئة الاقتصادية لتلك الدول، ومدى ملاءمتها لممارسة نشاطها الاستثماري.

- **تعريف البنك الدولي** : مناخ الأعمال مجموعة من العوامل الخاصة لموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تنتج للشركات الاستثمار بطريقة منتجة و خلق فرص العمل و التوسع و السياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف ، المخاطر ، و العوائق أمام المنافسة.

كما يوضح **تقرير البنك الدولي عن التنمية** أنه مجموعة من العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص و الحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بنتيجة منتجة وتحقق فرص عمل، و تخفض تكاليف مزاولة الأعمال و يتناول التقرير أهم المؤشرات

لمناخ الأعمال في طل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحديات العالمية نحو العولمة الاقتصادية، و ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.

و أصبحت الدول تصنف بـنها ذات قدرة تنافسية اذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي في جذب الاستثمار- **تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار**: عرفته بأنه الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار و مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة لحد كبير.

و حسب المنظمة العربية للاستثمار فمنا الأعمال يشمل مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاجتماعية والأمنية، القانونية والتنظيمية والإدارية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار، لكونها تسهم في تحديد الكلف والمخاطر وتؤثر على إنتاجية الشركات، وتحدد مدى ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد معين دون غيره، وهي من يقرر فرص النجاح والفشل وبالتالي فأنها ستحدد حركة واتجاهات تدفقات الاستثمار.

يعرف مناخ الأعمال بأنه مجموعة الظروف والأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي نتم فيها عمليات إنتاج السلع وأداء الخدمات من قبل المؤسسات خاصة تحديدا وبصورة استثنائية المؤسسات العامة في إطار اقتصاد سوق حر يقوم على المنافسة وتضبطه مؤشرات تنافسية وتنعكس هذه الظروف سلبا وإيجابا على مبادرة المؤسسة بالإنتاج والخدمة وأدائها لتؤثر عليها وتكون عاملا دافعا نحو نجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها والعكس كما تؤثر بصورة غير مباشرة في جعل مناخ العمل جاذب او طارد لهذه المؤسسات

وبناءا على كل ما تقدم يمكن القول أن مناخ الاستثمار، هم مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً محورياً، في تشكيل مناخ الاستثمار، ومن أهم تلك العوامل، قوانين الاستثمار والسياسات الاقتصادية الكلية الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص ، مدى وفرة عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية .

2- المبادئ الأساسية لمناخ الأعمال :

-مبدأ الشفافية و التناسق:

يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالأعمال متوفرة منتظمة ، بدون تمييز او تضارب

-مبدأ الحركية:

يتعلق أساسا برأس مال و أدرج هذا الشرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة و العوائد الناجمة عنها.

-مبدأ الاستقرار:

لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية لبلد ما مع العالم الخارجي ، حيث يعني ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و القانوني من جهة و دوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام مستقر من جهة أخرى.

3 - مكونات مناخ الأعمال

تعرف مكونات مناخ الأعمال على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع و تؤثر بقراراته ولكنها تخرج عن سيطرته وبالتالي فإن مناخ الأعمال ينطوي على مجموعة من المكونات و المقومات و الأدوات و المؤشرات التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج مكونات مناخ الأعمال:

3-1- المكونات الاقتصادية :

المكونات ذات البعد الاقتصادي و تشمل ما يلي:

-الاستقرار الاقتصادي و المالي:

تمثل سياسة الاقتصاد الكلي كالسياسة المالية والتجارية والنقدية والتي تختلف من بلد إلى آخر، وتظهر بأشكال وصور مختلفة حسب السلوك الاستثماري الخارجي والفلسفة

الاقتصادية للبلد المضيف فهناك دولة تنتهج سياسة الترحيب الكامل بالـاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غي المباشرة ولا تضع القيود أمام عمل الشركات الأجنبية، وقد تجد دولة أخرى تتبع سياسة الترحيب المقيد أو المشروط مثل القيود على أشكال الملكية وتحويلات الأرباح إلى الخارج، كما أن دولاً أخرى تتبع سياسة المنع الجزئي فتفضل دخول رأس المال الأجنبي لقطاعات معينة دون أخرى، وعموماً فأن سياسات الاقتصاد الكلي إما أن تشكل عوامل جذب أو طرد للـاستثمارات.

أما ما يخص السياسة النقدية فإن معدل التضخم المرتفع هو من محددات السياسة النقدية الذي يعبر عن مدى الاستقرار السعري، فكلما كانت معدلات التضخم مرتفعة فإنه ضد مناخ الاستثمار المواتي وبخاصة عندما تزيد عن 15% ـ 25% أو 30 % ، حيث أن المعدلات العالية تؤدي إلى تدمير الثقة بالعملة المحلية ثم هروب المدخرات إلى الخارج، كما انه يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري.

كما أن استقرار الصرف وإتباع سياسة تخفيض العملة يؤثر على حركة رؤوس الأموال الداخلة للبلد والخارجة منه، وذلك من خلال التأثير المتوقع حصوله على الأسعار الحقيقية للأصول العينية بعد تخفيض العملة وكل ذلك يجعل المستثمرين يسعون إلى تصفية مشاريعهم ونقل أصولهم إلى الخارج.

أما السياسة المالية فحوافزها للاستثمارات تتم عن طريق الإنفاق الحكومي أو بواسطة الإعفاءات الضريبية ، وهناك نوعين من الحوافز التي تمنح للمستثمر الأجنبي وهو الحوافز المالية والحوافز التمويلية وتمنح الأولى للمستثمر إلغاء أو تخفيض العبء الضريبي وتمنحه إعفاءات قد تمتد من 5 - 20 سنة، فضلاً عن الامتيازات التي تمنح لفترة تتراوح بين 20 سنة أيضا، وتقدم السياسات المالية أيضا تخفيضات ودعم لأسعار الخدمات التي يحتاجها المستثمر كالكهرباء والوقود والاتصالات وغيرها. أما الحوافز التمويلية فيتم خلالها توفير الأموال مباشرة للشركات وبواسطة العون الحكومي وبأسعار فائدة مدعومة.

أما السياسة التجارية فأن عملية تقديم الحوافز تتم عن طريق عدم تدخل الدولة في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية وحرية التجارة وإلغاء القيود الكمية ومختلف أنواع الحوافز أمام انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

- البنية التحتية (المنشآت القاعدية) :

تعد أهم المظاهر الايجابية لمناخ الاستثمار والمتمثلة بشبكات الطرق والمطارات الحديثة والموانئ ومصادر الطاقة ووسائل الاتصال الحديثة، وكلها تحقق السرعة وتقلل الجهد وتخفض التكلفة على المستثمر ، فوجودها بشكل ملائم يمكن أن يكون حافزاً اساسياً لجذب المستثمرين الأجانب وبالعكس.

-كفاءة المؤسسات المالية:

إن أكثر ما تبحث عنه الشركات الأجنبية ويعد ميزة جيدة في البلد المضيف هو السوق وكل ما يتعلق به كمعدل النمو فيه ونصيب الفرد من الدخل القومي وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وتفضيلات المستهلكين، فكبر حجم السوق يعتبره المستثمر ميزة نسبية لها علاقة على ارتفاع معدل نموه الذي يزيد من حجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري. كما إن المستثمر الأجنبي يهتم بحجم السكان ومعدل نموهم من اجل معرفة حجم الطلب على منتجاته، كما أن المستثمر يهتم بحجم الناتج ومدى استقراره ونصيب الفرد منه لأنه يعكس له دخل مقيمي البلد المضيف وطلبهم الفعلي على السلع والخدمات المنتجة في الشركات الأجنبية، كما أن نمو الناتج يعطي للمستثمر صورة مستقبلية عن حجم السوق. إن أكثر ما تبحث عنه الشركات الأجنبية ويعد ميزة جيدة في البلد المضيف هو السوق وكل ما يتعلق به كمعدل النمو فيه ونصيب الفرد من الدخل القومي وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وتفضيلات المستهلكين، فكبر حجم السوق يعتبره المستثمر ميزة نسبية لها علاقة على ارتفاع معدل نموه الذي يزيد من حجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري. كما إن المستثمر الأجنبي يهتم بحجم السكان ومعدل نموهم من اجل معرفة حجم الطلب على منتجاته، كما أن المستثمر يهتم

بحجم الناتج ومدى استقراره ونصيب الفرد منه لأنه يعكس له دخل مقيمي البلد المضيف وطلبهم الفعلي على السلع والخدمات المنتجة في الشركات الأجنبية، كما أن نمو الناتج يعطي للمستثمر صورة مستقبلية عن حجم السوق.

3-2- المكونات السياسة و الأمنية:

-الاستقرار السياسية و الأمني:

وهو من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل فعال بالقرار الاستثماري، والمستثمر لا يجازف برأسماله في بيئة غير مستقرة سياسياً وامنياً ، وهنا تكون درجة المخاطرة واحتمالات الخسارة عالية ، لاسيما إن الاستثمارات المباشرة هي طويلة الأجل تتطلب زمناً أطول حتى يحصل المستثمر على أرباحه المتوقعة .وهناك دراسات كثيرة أكدت أن عامل الاستقرار السياسي يفسر فشل العديد من الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية، بسبب انعدام العلاقة الايجابية بين الأحزاب السياسية وانتشار الجريمة، وغيرها.

3-3- المكونات القانونية:

- **إصدار القوانين والأنظمة:** التي تنظم العلاقات القانونية بين المستثمر والبلد المضيف، ولاسيما قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينظم تلك العلاقة، وعلى صعيد الدول العربية نجدها شهدت تحسناً في مجال البيئة التشريعية المنتجة للاستثمارات وأصدرت الدول العربية (95) قانوناً جديداً ووقعت أكثر من 114 ترتيباً ثنائياً ومتعدداً مع دول إقليمية وأجنبية

-التحكيم الدولي لفض منازعات الاستثمار : حيث لابد من للدول التي تريد تحسين بيئتها الاستثمارية ان تنضم إلى المركز الدولي لفض منازعات الاستثمار وهو احد توابع البنك الدولي، علاوة على الالتزام بالقانون التجاري الدولي الذي أصدرته لجنة **- شكل الملكية**

والإدارة والعمالة: حيث تشرع بعض الدول قوانين تحدد بموجبها طبيعة الملكية والإدارة للمشروع الاستثماري وكذلك نسبة الأيدي العاملة المحلية التي يستلزم تشغيلها.

- التسهيلات الإدارية : وهي جانب مهم في بيئة الاستثمار ويأخذها المستثمر الأجنبي بنظر الاعتبار منها الفساد المالي والإداري والذي يبعد المستثمر عن القدوم للدولة التي يستشري بها،

كما ينظر المستثمر إلى التحول نحو الحكومة الالكترونية والابتعاد عن فرص المقابلة الشخصية التي يشوبها الكثير وغيرها من المحفزات الأساسية للقدوم نحو بلد يستخدم تقنيات الإدارة الحديثة.

3-4- المكونات الاجتماعية و الثقافية:

ن توفر الأيدي العاملة وانخفاض الأجور ليس وحدهما يمثلان عوامل جذب الـاستثمارات، حيث ينظر المستثمرون إلى مستوى التعليم ونوعيته، فهناك علاقة بين تدفق الاستثمارات لأية دولة ومستوى التعليم فيها، حيث أن الدول التي تكون نسبة التعليم فيها عالية تكون جاذبة للاستثمارات، فدولة مثل كوستاريكا أكثر جذباً للـاستثمارات لارتفاع نسبة المتعلمين فيها حيث وصلت إلى 95% من إجمالي السكان، كما نجحت سنغافورة في جذب الـاستثمارات على أساس ارتفاع نسبة المتعلمين فيها إذ وصلت إلى 91 % وكذلك الحال بالنسبة لماليزيا وايرلندا التي لديها نظام تعليمي حديث وشامل ويد عاملة شابة ومتعلمة. كما أن المستثمر أيضا ينظر إلى طبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة وأهم الفروقات الثقافية بين الدولة الأم والبلد المضيف وبغيرها من عوامل الجذب والطرد للاستثمار المباشر.

4- إيجابيات و سلبيات مناخ الأعمال:

4-1- ايجابيات مناخ الأعمال (الجاذب):

4-1-1- على المستوى الكلي:

- جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية.
- المساهمة في تحقيق معدلات نكو ملائمة.

- المساهمة في تحقيق التقدم و الازدهار الاقتصادي و الاجتماعي.
- المساهمة في تحقيق الوصول الى مصاف الدول المتقدمة.

4-1-2- على المستوى الجزئي:

- حث و تشجيع الأفراد على تأسيس أعمالهم الخاصة و مختلف مشاريعهم المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة.
- تشجيع المؤسسات الصغير و المتوسطة على الدخول الى البورصة و توسيع رأسمالها.
- ضمان السير الحسن لمختلف أعمال المؤسسة و المساهمة في استقرارها و نجاحها.

4-2- سلبيات مناخ الأعمال غير الملائم (الطارد):

- تثبيط الاستثمارات المحلية الاستثمارات المحلية و دفعهم نحو الخارج.
- توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو بلدان لأخرى مناخ أعمالهم أكثر ملائمة و جاذبية.
- التسبب في هجرة الأدمغة و رِؤوس الأموال إلى الخارج.
- عرقلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الوقوف عائق أمام الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.

5-خصائص مناخ الأعمال:

يتصف مناخ الأعمال بجملة من الخصائص والمميزات نذكر أهمها:

- **وحدة مناخ الأعمال:**

يظهر من خلال تأثير مناخ الأعمال على المؤسسات التي تعمل فيه أن لكل مؤسسة مناخ أعال خاص بها لكن مناخ الأعمال واحد ويخص كل المؤسسات التي تعمل في قطاع أو الصناعة معينة وإنما كل مؤسسة تتأثر بالجوانب التي تهمها أو المعلومات التي تتحصل عليها حوله.

- **الترابط بين متغيراته :**

إن المتغيرات المكونة لمناخ الأعمال ليست وحدات عن بعضها البعض ولكن يوجد ترابط وتفاعل فيما بينها فمثلا الممارسات الحنائية من جهة يمكن اعتبراها ذات أبعاد سياسية وفي الوقت نفسه ذات أبعاد اقتصادية والقرار السياسي مثلا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية.

- **التعقيد:**

أن مناخ الأعمال معقد جدا وذلك لان المتغيرات التي تدخل في تكوينه غير محدودة العدد ولا يمكن حصرها وفي إطار تفاعلها مع بعضها البعض تولد أوضاعا جديدة والمستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية وتؤثر على قراراته وهذا الاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه.

- **التغير والتقلب:**

يصل مناخ الأعمال إلى التغير والتقلب وذلك إما على مستوى معين أو صناعة أو منطقة معينة وذلك ما يصعب عليه عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة وتوقع التغيرات فعلى سبيل المثال فإن أسعار السلع تتغير من وقت لأخر وكذلك التغيرات فعلى سبيل المثال فان أسعار السلع تتغير من وقت لأخر وكذلك التغيرات فعلى سبيل المثال فان أسعار السلع تتغير من وقت لأخر وكذلك الأجور والأذواق والعادات والتقاليد وعدد السكان وغيرها ولكن درجة التغير والتقلب تختلف من مناخ لأخر وعلى هذا يمكن التمييز بين مناخ أعمال مستقر ومناخ أعمال مضطرب يصعب التنبؤ بالتغيرات الحاصلة فيه ومناخ متوسط التغير.

- **قابلية التقسيم:**

يمكن تقسيم مناخ الأعمال إلى عدة مستويات أثناء عملية الدراسة والتحليل فيمكن التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني ثم فوق الوطني ثم الدولي كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه.

- **يمكن للمستثمر أن يؤثر فيه:**

يؤثر مناخ الأعمال على سلوك المستثمر من خلال التغيرات المختلفة لذلك يقوم بدراسته من أجل التعرف على الفرص والتهديدات الممكنة ولكن من الممكن أن يؤثر هو بدوره مناخ الأعمال وهذا في مناخ الأعمال وهذا في حالة كونه مستثمرا كبيرا أو شركة محتكرة

المحور الثاني: المؤسسات الدولية لتقييم مناخ الأعمال

المحور الثاني: المؤسسات الدولية لتقييم مناخ الأعمال

1-البنك الدولي:

1-1- لمحة عن البنك الدولي:

يعد البنك الدولي أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تهتم بالتنمية تأسس سنة 1944 في واشنطن في 27/01/1946 بدأ ممارسة أعماله وهو من بين أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في هذا البنك 189 بلدا مساهما، ويتألف البنك الدولي من 5 مؤسسات تشترك في الالتزام بالحد من الفقر ، وتعزيز الرخاء المشترك ، وتشجيع التنمية المستدامة،

و الهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرا وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها. ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي .

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أميركية ما يعادل 18% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته .

وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية. لكن ممارسة البنك لأعماله أظهرت أنه كان متحيزا في إقراضه بعض الدول وعدم إقراضه دولا أخرى.

و تتلخص وظائف البنك الدولي في:

•العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.

•تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية، الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن إلف دولار سنويا.

•العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

•القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

•العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة و ومنها سدود المياه مشاريع الري، محطات، توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.

•القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة، بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

وتتمثل هذه المؤسسات في :

_البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يقدم العروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والمنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الانتمائية

_المؤسسة الدولية التنمية:

المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي هي أحد أكبر المنابر وأكثرها فعاليةً لمحاربة الفقر المدقع في أشد بلدان العالم فقراً.

- تعمل المؤسسة في 74بلداً في مناطق أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تهدف المؤسسة إلى الحد من الفقر بتقديم التمويل وإسداء المشورة بشأن السياسات للبرامج التي تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء في شتى أرجاء العالم.

- يتلقى أكثر من نصف البلدان المقترضة بالفعل من المؤسسة جميع مواردها أو نصفها من المؤسسة بشروط المنح التي لا تشتمل على أقساط سداد على الإطلاق. وتستهدف المنح البلدان منخفضة الدخل التي تزداد مخاطر بلوغها مرحلة المديونية الحرجة.
- قدمت المؤسسة، على مدار الاثنين والستين عاماً الماضية، أكثر من 458 مليار دولار لعمليات استثمارية في 114 بلداً. وتتمتع المؤسسة أيضاً بسجل أداء حافل في مساندة البلدان خلال العديد من الأزمات.

_مؤسسة التمويل الدولي:

مؤسسة التمويل الدولية - (IFC) وهي مؤسسة شقيقة للبنك الدولي وعضو بمجموعة البنك الدولي - هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في الأسواق الناشئة. تعمل المؤسسة مع أكثر من 2000 شركة في مختلف أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وخلق الفرص في المناطق الأشدّ صعوبة في العالم. في العام المالي 2017، حققت المؤسسة رقماً قياسيا قدره 19.3مليار دولار من التمويل طويل الأجل للبلدان النامية، معولة على قوة القطاع الخاص للمساعدة في إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

تم إنشاؤها في 24يوليو 1956 وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 20 فيفري1957 ورغم ارتباطها بالبنك الدولي إلا أنها كانت لها شخصية قانونية مستقلة بأموالها المنفصلة عن أموال البنك وكان الهدف من إنشائها رفع حالة الضمان الحكومي لإقراض المشروعات الإنتاجية الخاصة في أقاليم الدول الأعضاء والمساهمة على إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية كما أنها تشجع الاستثمار الموجه للإنتاج ومنه زيادة معدلات النمو خاصة لدى القطاع الخاص خصوصا

في مجالات الصناعة والتعدين ويرتكز النشاط الأساسي لمؤسسة التمويل الدولية في تقديم المساعدات للدول النامية من اجل تنمية القطاع الصناعي.

تقدم عروض ومساهمات في شكل أسهم في رأس المال ومساعدات فنية لتحفيز إستثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

_الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تأسست الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في عام 1988 كعضو في مجموعة البنك الدولي، وكان الغرض من تأسيسها هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشئة عن طريق المساعدة في تخفيف مخاطر القيود المفروضة على تحويل العملات وحالات خرق العقود من قبل الحكومات ونزع الملكية والحروب والاضطرابات المدنية وتقديم الدعم الائتماني للمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص.

تنتج الضمانات عند الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية

_المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار

البنك الدولي مصدر مهم لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم وهو ليس بنكا بالمعنى الشاسع لكنه عبارة عن شراكة فريدة تستهدف الحد من الفقر ودعم عملية التنمية.

2-1- البنك الدولي وتقييم مناخ الأعمال:

يقوم البنك الدولي بتقييم مناخ الأعمال للعديد من اقتصاديات الدول من خلال إصدار تقرير ممارسة الأعمال

وهو عبارة عن تقرير سنوي يتيح مقاييس موضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال عيد 190اقتصادا، وينظر تقرير ممارسة الأعمال الذي تم تدشينه عام 2002 إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة يقيس الأنظمة المطبقة عليها على مدى دورة حياتها ، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئة اللوائح الحكومية المنشطة للأعمال فيما بين الاقتصاديات وعبر الزمن يشجع تقرير ممارسة الأعمال الاقتصاديات على المنافسة

نحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح ويشكل مصدر للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل اقتصاد علاوة على ذلك يتيح تقرير ممارسة أنشطة الاعمال تقارير مفصلة على المستوى دون الوطني (مدن وأقاليم وولايات داخل الاقتصاد الواحد) وتوفر تلك التقارير بيانات حول مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وتقوم بترتيب المواقع حسب مستوى أدائهم وتوصى بإصلاحات لتحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تعطيها المؤشرات

2- المنتدى الاقتصادي العالمي :

2-1-لمحة عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

الذي كان في الأصل منتدى الإدارة الأوربي وهو المؤسسة والمنظمة الدولية الملتزمة بتحسين حالة العالم من خلال التعاون بين القطاع العام والخاص، تأسست كمؤسسة لا تهدف للربح عام 1971 يقع مقرها في جينيف بسويسرا ، وقد تم الاعتراف رسميا بالمنتدى كمنظمة دولية سنة 2015، والمنتدى عبارة عن منظمة مستقلة وغير متحيزة وغير مرتبطة بأي مصالح خاصة ، ويسعى جميع جهوده لإثبات ريادة الاعمال من أجل المصلحة العامة العالمية مع التمسك بأعلى معايير الحكومة حيث النزاهة الفكرية والأخلاقية هي في صميم كل ما يقوم به

ويعد المنتدى بتركيزه على القطاعين العام والخاص المنظمة العالمية الوحيدة التي تخدم هذا الدور ، حيث يجمع بين كبار المديرين التنفذيين ورؤساء الدول والوزراء وصناعي السياسات والخبراء والأكاديميين والمنظمات الدولية والشباب ومبتكري التكنولوجيا وممثليها للمجتمع المدني في فضاء محايد بهدف إحداث تغيير ايجابي والمنتدى نزيه في هذا الصدد لأنه نزيه: ليس لديه مصالح إيديولوجية أو تجارية فهو ملتزم بتحسين العالم بطرق موضوعية وقابلة للقياس

_عالمي: يوجه الانتباه للتحديات التي تؤثر على مستقبل المجتمع العالمي ولأن العالم نظام بيئي مترابط فإنه يعتقد أنه لا توجد قضية معزولة فهناك دائما آثار متبادلة يراعيها بشكل منهجي ودقيق

_كلي:

يدعو المنتدى بتشارك وجهات النظر من جميع الأطراف المعنية ويعتقد أن تحديات العالم لا يمكن حلها إلا من خلال المشاركة من جميع أعضاء المجتمع العالمي.

_التطوعية:

يركز على المدى الطويل وليس حالات الطوارئ.

2-2-المنتدى الاقتصادي العالمي وتقييم مناخ الأعمال :

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار تقرير المنافسة أو التنافسية العالمي لتقييم مناخ الأعمال في العديد من اقتصاديات العالم ، حيث يقوم بترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية بالاعتماد على مؤشرات التنافسية العالمية والتي أطلقها عام 2005

يعرف المنتدى التنافسية على أنها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدول

يتم احتساب النتائج عن طريق جمع البيانات على المستوى المحلي في 12 فئة تعتبر ركائز التنافسية والتي تعطي صورة شاملة على القدرة التنافسية لبلد ما، وهذه الركائز 12:

_المؤسسات،

_ البنية التحتية،

_ بيئة الاقتصاد الكلي،

_ الصحة والتعليم الأساسي،

_ التعليم العالمي والتدريب،

_ كفاءة سوق السلع،

_ كفاءة سوق العمل،_ تطوير السوق المالي،

_ الجاهزية التكنولوجية،

_ حجم السوق،

_ تطور الأعمال،

_ الابتكار.

يقوم تقرير التنافسية العالمية بتقسيم سنوي للعوامل التي تقود الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول في العالم والتي بلغ عددها 138 دولة في تقرير 2016/2017 ويساعد التقرير كذلك على فهم القوى المحركة للنمو وتقييم مناخ الأعمال ومدى تحسنه مقارنة بالسنة الماضية ومدى قدرة هذا المناخ على توفير مزايا تنافسية تمكن المستثمرين وأصحاب الأعمال من الاستفادة من مزايا الانتقال الى بلد ما دون غيره

3- منظمة الشفافية الدولية :

3-1- لمحة عن منظمة الشفافية الدولية:

تأسست عام 1993 وهي منظمة غير حكومية أهلية دولية (منظمة مجتمع مدني)، تأسس أمانتها العامة في برلين في ألمانيا وتعمل الآن في أكثر من 100دولة،

اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد حيث تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي حيال الفساد الذي تعرفه بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة

أهداف منظمة الشفافية الدولية: تعمل المنظمة من أجل تحقيق جملة من الأهداف:

_خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد حيث تعمل على تسهيل معرفة رجال الأعمال بمناخ الاستثمار في الدول وكذا تكافؤ الفرص وزيادة الوعي لدى الدول من أجل تحقيق تنمية مستدامة،

_زيادة الوعي لدى الرأي العام بظاهرة الفساد وما ينتج عنه من أضرار تؤدي إلى تأخير التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم الرعاية الصحية ومجال البنية التحتية

_العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد،

_محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وهذا من خلال تشكيل اتحاد عالمي لمكافحة الفساد.

ب_ منظمة الشفافية الدولية وتقييم مناخ الأعمال :

يعمل الفساد بكل أنواعه على زعزعة ثقة رجال الأعمال في مناخ للدولة الراغبين الاستثمار فيها والقيام بمشاريعم المختلفة مما قد يؤدي إلى إحجامهم نهائيا عن العمل وهذه الدولة والتوجه نحو دولة أخرى تقل فيها مستويات الفساد وهذا يعني ضياع فرص استثمارية وإنتاجية للدولة التي يكثر فيها الفساد بكل أنواعه خصوصا الفساد السياسي والإداري والمالي.....ويعتمد رجال الأعمال في اتخاذ قراراتهم بشأن مناخ الأعمال في الدول ومستويات الفساد على ما تقدمه منظمة الشفافية الدولية من أرقام وبيانات وإحصاءات ومؤشرات عن وضعية الفساد عن العديد من الدول

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار التقرير العالمي الشامل عن الفساد وذلك منذ 2001 حتى يومنا هذا وتركز في هذا التقرير على القطاع العام وفي كل سنة تستهدف قطاع مهم من القطاعات العمومية كما يلي :

_ركز التقرير الأول سنة 2001 على دراسة وضعية الفساد في العالم بصفة عامة

_ركز التقرير الثاني سنة 2003 على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها

_ركز التقرير الثالث سنة 2004 الفساد السياسي

_ركز التقرير الرابع سنة 2005 كافة أوجه الفساد في قطاع البناء والمقاولات وأوجه الأعمار وإعادة البناء

_تناول التقرير الخامس عشر الصادر 2016 الفساد الممنهج وأوجه انعدام المساوات

نلاحظ أن منظمة انعدام الشفافية الدولية تحيط بمختلف الجوانب التي يمكن أن يمسها الفساد ويتسبب في زعزعة مناخ الأعمال والتنمية والرقي في أي دولة ، فالفساد معهما كان نوعه يعتبر من العراقيل التي تساهم في تخلف الدول وهروب المستثمرين ورجال الأعمال منها ولهذا وجب محاربته ودحره عن طريق التعاون المحلي والدولي

المحور الثالث: أهم مؤشرات مناخ الأعمال

المحور الثالث: أهم مؤشرات مناخ الأعمال

1- مؤشرات سهولة الأعمال:

1-1- تعريف مؤشر سهولة الأعمال:

هو مؤشر يعده تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لتتبع الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى: زيادة السهولة في أداء الأعمال من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية المكونة له التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا أو دولة

يتكون مؤشر سهولة الأعمال من 10 مؤشرات فرعية تعالج عشرة مجالات من حياة الأعمال التجارية:

_بدأ النشاط التجاري،

_ استخراج التراخيص البناء،

_الحصول على الكهرباء،

_تسجيل الملكية،

_الحصول على الائتمان،

_حماية المستثمرين الأقلية،

_دفع الضرائب،

_التجارة عبر الحدود،

_انفاذ للعقود،

_تسوية حالات الإعصار،

كما يقيس المؤشر أيضا تنظيم سوق العمل لكنه ليس مدرجا في ترتيب العام السابق ، تستخدم المؤشرات لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد ما هي إصلاحات أنظمة أنشطة أعمال التي نجحت ؟
وأين؟ ولماذا؟

1-2- شرح مكونات مؤشر سهولة الأعمال:

يتكون مؤشر سهولة الأعمال من 10 مؤشر فرعية يمكن شرحها كما يلي:

-بدأ النشاط التجاري :

عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار، يتكون مؤشر بدأ النشاط التجاري (تأسيس الكيان القانوني) من 4 مؤشرات قانونية تتمثل في:

أ_عدد الإجراءات المطلوبة لتشغيل الشركة :

يعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة و أطراف خارجية على سبيل المثال: الأجهزة الحكومية، المحامون، موظفو مصلحة الشهر العقاري و التوثيق.

ب_الفترة الزمنية لإنجاز هذه الإجراءات:

هي إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل الشركات، يحسب هذا المؤشر متوسط المدة الزمنية بالأيام التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيات و المصالح الحكومية و دون أي تكاليف إضافية.
نحسب: متوسط المدة الزمنية بالأيام التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية ودون أي تكاليف إضافية

ج_تكلفة انجاز هذه الإجراءات :

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوبا بموجب القانوني

د_الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس الشركة الجديدة كنسبة من الدخل القومي:

هو المبلغ الذي يتعين على صاحب الشركة أن يودعه لدى أحد البنوك او مصلحة الشهر العقاري و التوثيق قبل إجراءات التسجيل

في كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر على صعوبة بدأ وتأسيس الأعمال معا، يعني المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل: التكلفة ، التأخير والتعقيدات الإجرائية ويشير ذلك بدوره الى أن عدد قليل من المستثمرين سوف يتكون من تقييد هذه الإجراءات وتحمل تلك التكاليف

- **استخراج تراخيص البناء:**

يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيس بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم ، يتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية وهي :

أ_عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص البناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم،

ب_الفترة الزمنية لاستصدار التراخيص (معبر عنه بعدد الأيام)،

ج_التكلفة الرسمية (دون احتساب للرسوم غير الرسمية)،

-الحصول على الكهرباء أو توصيل الكهرباء :

يقيس مؤشر الحصول على الكهرباء مدى حصول الشركات على الكهرباء ، ورغم أنه يركز على خدمة توصيل الكهرباء بما يمثل مرحلة قصيرة تقع في نهاية سلسلة من مراحل تقديم خدمات ونقل وتوزيع على توفير بيانات ومعلومات غير مسبوقة بالنسبة لبعض الخدمات وكذلك الدول

ويشمل المؤشر على 3 مؤشرات فرعية :

أ_عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل (أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء).

ب_الوقت المستغرق لتوصيل التيار الكهربائي (معبر عنها بعدد الأيام)،

ج_تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب للفرد من الدخل القومي السنوي،

-تسجيل الملكية:

تكمن أهمية تسجيل الملكية في حصول المستثمر على التمويل بضمانها, وذلك لأن البنوك تفضل حيازتها لصعوبة نقلها أو إخفائها كضمانات مقابل منح القروض

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية.

-الحصول على الائتمان:

يعد الائتمان المصرفي من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية خصوصا في ظل غياب أسواق المال وعدم اكتمال نضجها في العديد من الدول.

يقيس هذا المؤشر مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 190 دولة حول العالم.

-حماية المستثمرين الأقلية:

يقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي الحصص الأقلية من قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول بتحقيق مكاسب شخصية ويتكون من أربع مؤشرات فرعية :

أ_نطاق الإفصاح:

ويتألف من 5 مكونات يذكر منها :

_ماهية الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية الاقتصادية لإتمام صفقة ما،

_هل يشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور أو الهيئة التنظيمية أو المساهمين أو تقرير المستوى كذلك،

_قيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة قبل إتمامها،

ب_نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة،.
ج_سهولة لجوء المساهمين للقضاء،
د_قوة حماية المستثمرين،

-دفع الضرائب :

يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسية الضريبية المحمول بها من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية ويتكون هذا المؤشر الفرعي الرئيسي من 3 مؤشرات :

أ_مؤشر الضرائب المدفوعة سنويا:

ويشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.

ب_مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد المحاسبة الضريبية والسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات اشتراكات شبكة الضمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبر عنها بعدد الساعات سنويا.

ج_مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.

-التجارة عبر الحدود :

يركز هذا المؤشر على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العقد (العملية التجارية) وانتهاء بتسليم الشحنة.

وتم تقسيم هذا المؤشر إلى 3 فروع :

أ_المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل.

ب_الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء .

ج_النقل الداخلي وداخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.

-إنفاذ العقود :

ويقيس هذا المؤشر مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البث في القضايا التجارية ، أو يتكون هذا المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي:

أ_عدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود التجارية.
ب_الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بنشأتها ويكون التعبير عنه بالأيام .
ج_التكلفة الرسمية (دون أي رسوم غير رسمية)

- **تسوية حالات الإعسار (التعثر):**

إن توفير الحرية في الخروج من المشروع وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية ، والبيانات تشير إلى ارتفاع درجة الارتباط فيما بين عدد الشركات الفاشلة التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة فضلا عن أن إغلاق الشركات الفاشلة ترفع من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد .
يركز هذا المؤشر على مدى مرونة قوانين الإفلاس المحمول بها والإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات الإغلاق والإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول ، ويتكون من 3 مؤشرات :
أ_ معدل استيراد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين مصلحة الضرائب، والعملين بالشركة) لديونهم ومستحقاتهم القائمة اتجاه الشركة المتعثرة
ب_الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال (تقاس بعدد السنوات (
ج_تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة وتتضمن هذه التكلفة أتعاب اللجوء للقضاء وأتعاب المحامين والمحاسبين وغيرهم.

2- مؤشر التنافسية العالمي :

2-1- تعريف مؤشر:التنافسية العالمي:

هو مؤشر أطلقه الاقتصاد العالمي عام 2005 وقد تم تأسيسه من قبل خاخيبر سالا أ_ي مارتن بالتعامل مع المنتدى يتكون هذا المؤشر من 114 مؤشر فرعي تحدد مفهوم التنافسية وتعطى صورة شاملة عن القدرة التنافسية لبلد ما عند جمعها .

هذه المؤشرات الفرعية تم تجميعها في 12 قائمة أو مجموعة تعتبر ركائز التنافسية وهي ، حيث هذه الركائز متكاملة ويعزز بعضها البعض ففشل أو ضعف أحداها يؤثر سلبا على باقي الركائز. كما أن هذه الركائز 12 قد تم تقسيمها على 3 مؤشرات فرعية رئيسية هي:

- **المنظمات الرئيسية**
- **تعزيز الكفاءة**
- **عوامل الابتكار والتطور العلمي والتكنولوجي**

ويمكن توضيح مكونات مؤشر التنافسية من خلال الشكل التالي أو الموالي .

حيث توضح هذه المكونات 3 لمؤشر التنافسية العناصر الضرورية لتحقيق ميزة تنافسية في أي بلد ، فمؤشر المتطلبات الأساسية يوضح الركائز الأولى تملى عليه التنافسية من مؤسسات وهياكل وبنية التحتية التي تدعم مختلف مشاريع الأعمال إضافة إلى أهمية الصحة والتعليم الابتدائي الذي بدونهما لا يمكن بناء قاعدة تنافسية والتي تحتاج إلى تعزيز كفاءتها لاحقا من خلال.....من الركائز الأخرى التي تجتمع تحت مؤشر تعزيز الكفاءة كالتعليم العالي وغيرها التي تقود إلى تطور وتقدم البلد من خلال ركائز داعمة ودافئة لذلك تتمثل في تطور الأعمال والابتكار تحت عنوان مؤشر الابتكار والتطور العلمي والتكنولوجي اللذان يعتبران محركين رئيسيين نحو التميز والتفرد والنجاح

إن المؤشرات الفرعية الثلاثية تعطى أوزان مختلفة في حساب المؤشر العام تبعا لمرحلة التنمية في كل اقتصاد على النحو الذي يبرره الناتج المحلي الإجمالي للفرد ونصيب المواد الخام للصادرات. ويعتمد مؤشرا التنافسية العالمية على البيانات الإجمالية من المنظمات المعترف بها دوليا ولاسيما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، مختلف وكالات الأمم

المتحدة المتخصصة بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم التعليم والثقافة البونيسكو ومنظمة الصحة العالمية.

2-2-شرح مكونات مؤشر التنافسية العالمي:

يمكن شرح مكونات مؤشر التنافسية كما يلي:

-المؤسسات :

تعتمد البيئة المؤسسية لبلد ما على كفاءة وسلوك كل من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ويحدد الإطار الق والإداري الذي يتفاعل فيه الأفراد والشركات والحكومات نوعية المؤسسات العامة في بلد ما الذي لديه تأثير قوى على الفترة التنافسية والنمو من خلال التأثير على قرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج والطرق التي توزع بها الفوائد على المجتمعات ونوعية الاستراتيجيات والسياسيات الإنمائية كما أن المؤسسات الخاصة الجيدة مهمة أيضا للتنمية السلمية والمستدامة لاقتصاد ما .

يضم هذا المؤشر الفرعي الرئيسي 12 مؤشرا فرعيا من بينها :

حقوق الملكية، حماية الملكية الفكرية ، السلوك الأخلاقي للشركات حماية حقوق المساهمين الأقلية قوة معايير التدقيق والإبلاغ ، استقلال القضاء...إلخ .

تعتمد البيئة المؤسسية لبلد ما على كفاءة وسلوك كل من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. ويحدد الإطار الق والإداري الذي يتفاعل فيه الأفراد والشركات والحكومات نوعية المؤسسات العامة في بلد ما الذي لديه تأثير قوى على الفترة التنافسية والنمو من خلال التأثير على قرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج والطرق التي توزع بها الفوائد على المجتمعات ونوعية الاستراتيجيات والسياسيات الإنمائية كما أن المؤسسات الخاصة الجيدة مهمة أيضا للتنمية السلمية والمستدامة لاقتصاد ما .

يضم هذا المؤشر الفرعي الرئيسي 12 مؤشرا فرعيا من بينها :

حقوق الملكية، حماية الملكية الفكرية ، السلوك الأخلاقي للشركات حماية حقوق المساهمين الأقلية قوة معايير التدقيق والإبلاغ ، استقلال القضاء...إلخ .

-البنية التحتية :

تعد البنية التحتية الواسعة والكفاءة من الأمور الحساسة لضمان فعالية أداء الاقتصادية ، وتمكن وسائل النقل الفعالية بما في ذلك الطرق العالية الجودة والسكك الحديدية ، والموانئ ، والنقل الجوي أصحاب المشاريع من الحصول على سلعهم وخدماتهم من الأسواق بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب وتسهيل انتقال العمال إلى أنسب الوظائف :

وتعتمد الاقتصاديات أيضا على إمدادات الكهرباء التي تكون خالية من الانقطاعات والنقص حتى تتمكن المشاريع والمصانع من العمل دون عوائق. وأخيرا تسمى شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الصلبة والواسعة بتدفق سريع ومجاني للمعلومات معا يزيد من الكفاءة الاقتصادية العامة من خلال المساعدة على ضمان أن مشاريع الأعمال يمكنها التواصل وأن القراءات تتحدد من قبل جميع المعلومات المتحدة ذات الصلة ،

يضم هذا المؤشر الفرعي الرئيسي 9 مؤشرات فرعية منها :

جودة البنية التحتية الشاملة ، جودة الطرق ، جودة البنية التحتية للسكك الحديدية ، جودة البنية التحتية للموانئ، جودة البنية التحتية للنقل الجوي إمدادات الكهرباء.

-بيئة الاقتصاد الكلي:

إن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي أمر مهم بالنسبة لمشاريع الأعمال ومن ثم فهو مهم بالنسبة للقدرة التنافسية العاملة للبلاد. فبالرغم أن استقرار وحدة لا يمكن. فهناك عوامل أخرى داعمة .

يضم هذا المؤشر الفرعي 5 مؤشرات فرعية هي:

توازن ميزانية الحكومة، إجمالي المدخرات الوطنية، التضخم السنوي الدين الحكومي،، التصنيف الائتماني للبلد.

-الصحة والتعليم الابتدائي:

إن القوة العاملة الصحية أي التي تتمتع بصحة جيدة أمر حيوية لإنتاجية البلد وقدرته على المنافسة فالعمال الذين يعانون من أمراض لا يستطيعون العمل بكفاءة ويكنون أقل إنتاجية ويؤدي سوء الصحة إلى تكبد تكاليف مرتفعة في مجال الأعمال

ولذلك فإن الاستثمار في توفير الخدمات الصحية أمر بالغ الأهمية لاعتبارات اقتصادية واجتماعية.

بالإضافة للصحة فإن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية التعليم الأساسي الذي يتلقاه السكان وهو أمر متزايد الأهمية في اقتصادية اليوم حيث يزيد التعليم الابتدائي من زيادة كفاءة كل عامل على حدى يضم هذا المؤشر الفرعي الرئيسي 10 مؤشرات فرعية منها:

حالات الإصابة بالملاريا، حالات حدوث السل ، معدل وفيات الرضع العمر المتوقع ، جودة التعليم الابتدائي، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي

-التعليم العالي والتدريب:

إن جودة التعليم العالي والتدريب أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصادات التي ترغب في رفع سلسلة القيمة إلى ما يتجاوز عمليات الإنتاج والمنتجات البسيطة. خصوصا وأن اقتصادية العولمة اليوم يتطلب من البلدان أن تتدعم بمجموعات من العمال المتعلمين جيدا والقادرين على أداء المهام المعقدة والتكيف بسرعة مع تغيرات البيئة والاحتياجات المتطورة لنظام الإنتاج. كما يأخذ هذ المؤشر في الاعتبار أيضا مدى تدريب الموظفين نظرا لأهمية التدريب المهني والمستمر أثناء العمل وهو أمر مهمل في كثير من الاقتصادات من أجل ضمان الارتقاء المستمر بمهارات العمل.

يظم هذا المؤشر الفرعي 8 مؤشرات فرعية منها :

معدلا لالتحاق بالتعليم الثانوي، بالتعليم العالي، جودة نظام التعليم، جودة تعليم الرياضيات والعلوم، جودة وصول الإنترنيت إلى مدارس، توافر خدمات التدريب المتخصصة محليا.

-كفاءة سوق السلع :

البلدان التي تتميز بأسواق سلع كفئة تتمتع بوضعية جيدة تمكنها من إنتاج المزيج المناسب مع السلع والخدمات تتوافق مع شرط العرض والطلب الخاصة بها، فضلا عن ضمان إمكانية تداول هذه السلع بأقصى قدر من الفعالية في الاقتصادية والمنافسة الصحية في

السوق المحلية منها والأجنبية على حد سواء مهمة في دفع كفاءة السوق. وبالتالي إنتاجية مشاريع الأعمال التجارية من خلال ضمان الشركات الأكثر كفاءة التي تنتج السلع التي يطلبها السوق هي الأكثر نمو أو ازدهارا . وتعتمد كفاءة السوق أيضا على ظروف الطلب مثل توجه العملاء وزيادة عدد المشترين ، فالأسباب ثقافية أو تاريخية مثلا قد يكون العملاء أكثر طلبا في بعض البلدان من غيرها ، وهذا يمكن أن يختلف ميزة تنافسية مهمة لهذه البلدان لأنه يجبر الشركات أن تكون أكثر ابتكارا وتوجها نحو العملاء وبالتالي يفرض الارتباط اللازم لتحقيق الكفاءة في السوق.

يظم هذا المؤشر الفرعي الرئيسي 16 مؤشرا فرعيا من بينها:

كثافة المنافسة المحلية ، مدى هيمنة السوق، فعالية سياسة مكافحة الاحتكار، تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار، عدد الإجراءات لبدء النشاط التجاري، عبئ الإجراءات الجمركية، الواردات .

-كفاءة سوق العمل:تعتبر كفاءة ومرونة سوق العمل أمر بالغ الأهمية لضمان تخصيص العمال واستخدامهم بأقصى قدر من الفعالية في الاقتصادية وتوفير حوافز لهم لبدل قصار جهدهم في وظائفهم ولذلك يجب أن تتمتع أسواق العمل بالمرونة اللازمة لتحويل العمال من نشاط اقتصادية واحد إلى نشاط آخر بسرعة وبتكلفة منخفضة ويجب أن تضمن أسواق العمل الفعالية أيضا حوافز قوية وواضحة للموظفين وتعزز مبدأ الجدارة في مكان العمل، ويجب أن توفر العدالة في بيئة الأعمال بين المرأة والرجل ، إن هذه العوامل مجتمعة تأثر تأثيرا إيجابيا على أداء العاملين وجاذبية البلد الموارد وهما جانبان من جوانب سوق العمل اللذان يزدادان أهمية في بيئة الأعمال .

يضم هذا المؤشر الفرعي 10 مؤشرات فرعية منها:

التعاون في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، مرونة تحديد الأجور، قدرة البلد على الاحتفاظ بالمواهب، مشاركة الإناث في نسبة القوى العاملة إلى الرجال.

-كفاءة سوق المال:إن القطاع المالي الفعال هو الذي يخصص الموارد المالية الناتجة عن الأموال التي يدخرها سكان الدولة والأموال التي يوفرها المستثمرون الأجانب عن طريق المشاريع الريادية أو الاستثمار التي تحقق أعلى معدلات عائد متوقع ، إن الاقتصادات اليوم تتطلب أسواق مالية متطورة يمكنها أن توفر رؤوس أموال الاستثمارات القطاع

الخاص من عدة مصادر مثل القروض من قطاع مصرفي سليم وبورصات الأوراق المالية المنظمة جيدا ورؤوس الأموال الاستثمارية وغيرها من المنتجات المالية ولتحقيق جميع هذه الوظائف يجب أن يكون القطاع المصرفي جدير بالثقة وشفاف وأن تتوفر الأسواق المالية على تنظيم مناسب لحماية المستثمرين والجهات الفعالة الأخرى في الاقتصادية ككل .

يضم 8 مؤشرات فرعية منها :

الخدمات المالية التي تلبي حاجيات العمل، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، سهولة الحصول على القروض، تنظيم البورصات المحلية.

-الجاهزية التكنولوجية:

يقيس هذا المؤشر المرونة التي يعتمد بها الاقتصادية على التكنولوجيات القائمة لتعزيز إنتاجية صناعاته مع التركيز بوجه خاص على قدرته من الاستفادة الكاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة اليومية وعمليات الإنتاج من أجل زيادة الكفاءة وتمكين الابتكار من أجل القدرة التنافسية.

والنقطة الرئيسية هي أن الشركات العاملة في البلد بحاجة للوصول على المنتجات المتقدمة والقدرة على امتصاصها واستخدامها ومن بين المصادر الرئيسية للتكنولوجيا الأجنبية كثير ما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا رئيسيا في الحصول عليها لا سيما بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة أقل تطورا من التطور التكنولوجي.

ويضم هذا المؤشر 7 مؤشرات فرعية منها:

توفر أحدث التقنيات ، امتصاص التكنولوجيا على مستوى الشركات ، الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا ، مستخدمي الإنترنيت ، اشتراكات الأنترنيت ذات النطاق العريض الثالث.

-حجم السوق:

يؤثر حجم السوق على الإنتاجية نظرا لأن الأسواق الكبيرة تسمح للشركات باستغلال وفرات الحجم.

تقليديا الأسواق المتاحة للشركات عرقلتها الحدود الوطنية أما في عصر العولمة الآن، فقد أصبحت الأسواق الدولية بديلا للأسواق المحلية ولا سيما بالنسبة للبلدان الصغيرة وبالتالي يمكن اعتبار الصادرات بديل عن الطلب المحلي في تحديد حجم السوق لشركات البلد.

يضم هذا المؤشر 4 مؤشرات فرعية:

حجم السوق المحلية، حجم السوق الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات.

- **تطور الأعمال:**

يتعلق الأعمال بعنصرين مترابطين ارتباطا وثيقا:

جودة شبكات الأعمال العامة للبلد وجودة عمليات واستراتيجيات الشركات الفردية وهذه العوامل ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة متقدمة من التنمية عندما تستفد لحد كبير لمصادر الأساسية لتحسين الإنتاجية حيث أن نوعية شبكات الأعمال في البلد والصناعات الداعمة التي تقاس بكمية ونوعية الموردين المحليين ومدى تفاؤلهم مهمة لعدة أسباب فعندما تكون الشركات والموردين من قطاع معين في مجموعات قريبة جغرافيا تسمى المجموعات كلوستر فإن الكفاءة تزداد وتكون هناك فرص أكبر للابتكار في العمليات والمنتجات كما أن الحواجز أمام دخول الشركات الجديدة تنخفض .

يضم هذا المؤشر الفرعي الرئيسي 9 مؤشرات فرعية منها:

كمية المورد المحلي، جودة المورد المحلي، طبيعة الميزة التنافسية تطور عملية الإنتاج ، نطاق أو مدى التسويق.....

-الابتكار:

يكتسى الابتكار أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات أين يجب على الشركات تصميم وتطوير منتجات وعمليات متطورة للحفاظ على الميزة التنافسية والتحرك نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. يتطلب هذا التطور بيئة مواتية للنشاط الابتكار ببعضها القطاعات العام والخاص على حد سواء ويعني ذلك استثمارا كافيا في مجالي البحث والتطوير ولاسيما من جانب الخاص ووجود مؤسسات بحثية علمية عالية الجودة يمكن أن تولد المعرف الأساسية اللازمة لبناء التكنولوجيا الجديدة ، إضافة إلى التعاون الواسع النطاق في مجال البحوث والتطورات التكنولوجية بين الجامعات والصناعة مع حماية العلمية الفكرية.

يضم هذا المؤشر 7 مؤشرات فرعية منها:

القدرة على الابتكار، جودة مؤسسات البحث العلمي، اتفاق المؤسسات على البحث والتطوير، توفر الباحثين والمهندسين، الممتلكات الحكومية من التكنولوجيا المتقدمة.

ملاحظة:

يضم تقرير التنافسية بالإضافة إلى مؤشر التنافسية قياس أهم المؤشرات المعيقة لممارسة الأعمال في الدولة أين يركز على 16 مؤشرا يتم فيها ترتيبها تنازليا من أعلى درجة إلى أقل درجة بالنسبة لكل دولة وهذه المؤشرات هي:

عدم الاستقرار المالي، الفساد، التضخم عدم كفاءة البيروقراطية، عدم الاستقرار الحكومي، معدلات الضرائب قوانين الصرف الأجنبي، اللوائح وقوانين الضرائب، الجريمة والسرقة.

3-مؤشرات منظمة الشفافية الدولية :

3-1- التعريف بالمؤشرات: أصدرت مجموعة البحوث العالمية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد، وقد اختص كل مؤشر منها بجانب معين من القياس و هي :

-مؤشر مدركات الفساد CPI (Corruption Perception Index)

-مؤشر دافعي الرشوة (Bribe Payers Index)

-تقرير الفساد العالمي- Report corruption global تقييمات نظام النزاهة الوطني National integrity System assessments

-مقياس الفساد العالميGlobal corruption Barometer و سنتطرق إليها بالتفصيل وفق سنة الإصدار كالآتي :

3-1-1- مؤشر مدركات الفساد: هو أهم مؤشرات منظمة الشفافية الدولية يرمز له اختصار ,(CPI)(صدر أول مرة في عام 1955، و يصدر سنويا و هو مؤشر كمي مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة و مستقلة و حسنة السمعة. انه يعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين و الخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها من المقيمين فيها و غير المقيمين. يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام

ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من اجل مصالح خاصة. تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال: قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، و مدى نجاعة جهود مكافحة الفساد. تحرص منظمة الشفافية الدولية باستمرار و تعمل جاهدة على زيادة عدد الدول و الأقاليم المشمولة في المؤشر. و يشترط المؤشر ضرورة توفر ثلاثة مصادر موثوقة لجمع المعلومات عن الفساد لأي دولة أو إقليم ليتم إدراجها فالمؤشر. إن عملية الإدراج في المؤشر لا تعني بالضرورة وجود فساد بالدولة المدرجة و إنما يعتمد ذلك على مدى توفر معلومات الفساد فيها. منذ إصدار المؤشر لأول مرة عام 1955و حتى النسخة ما قبل الأخيرة 2011كان المؤشر يعتمد على معلومات مستمدة من إحصائيات خلال السنتين الماضيتين للسنة التي يراد حساب المؤشر لها، حيث معلومات أخر سنتين يجب إن تكون متوفرة و إن مؤشر مدركات الفساد حتى عام 2011 يحسب بترجمة البيانات على مقياس عام موحد بتدرج(0-10)، حيث تعادل الدرجة (0) اعلي مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة باعتباره فاسدا للغاية)، في حين تعادل الدرجة(10) ادنىمستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة باعتباره نظيفا تماما) . أخيرا يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم الموحدة لكل دولة و في عام 2012تم تغيير الأسلوب المتبع في حساب مؤشر مدركات الفساد، حيث ان المنهجية المتحدثة في حسابه تعني أن الدرجة التي تحرزها دولة ما على مؤشر مدركات الفساد ستعمل بصورة أفضل على التقاط التغيرات التي تطرأ على مدركات الفساد في القطاع العام لتلك الدولة مع مرور الوقت، لذلك تم تسهيل الأسلوب المتبع في تجميع مصادر البيانات بحيث تتضمن هذه الطريقة الآن وجود البيانات الخاصة بعام واحد فقط من كل مصدر من مصادر البيانات، حيث هذه الطريقة ستجعل من الممكن مقارنة درجات الدولة مع مرور الوقت، و منهجية حساب المؤشر في عام 2012و السنوات القادمة تكون بترجمة البيانات على مقياس التدرج من (0-100)، حيث تعادل الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع العام للدولة باعتباره فاسدا للغاية) في حين تعادل الدرجة(100)أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك أي (تصور القطاع

العام للدولة باعتباره نظيفا تماما) و تحذر الإشارة إلى إن درجة الدولة مؤشر مهم جدا في الدلالة على مستوى الفساد المدرك فيها إما ترتيب الدولة فقط يتغير بمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى من التصنيف، كما قد تشترك بعض الدول بالمرتبة نفسها و هذا يعود إلى تساوي الدول في الدرجة.

يعتمد مؤشر مدركات الفساد بشكل أساسي على مصادر البيانات المتوفرة و يضم المؤشر إحصائيات من عدد من المصادر مأخوذة من عدد من المؤسسات المستقلة، و يختلف عدد المصادر من دولة إلى أخرى حيث تكون كثيرة لبعض الدول و قليلة لبعض الدول الأخرى. و تحسب جميع المصادر بمجمل إدراك حجم الفساد(من خلال مدة التكرار و حجم الرشاوى) في القطاعين العام و السياسي .

و تجدر الإشارة إلا أن المصادر التي يعتمد عليها المؤشر لا تميز بين الفساد الإداري الفساد السياسي. و يشمل مؤشر مدركات الفساد لكل سنة مصادر متشابهة مع تغير بشكل وطفيف و حسب وثوق المنظمة بالمصدر، ولا بد لكل مصدر من مصادر البيانات استيفاء المعايير التالية ليكون مؤهلا لاعتباره مصدرا بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد :

- أن يكون قائما على منهجية تمتاز بالصدق و الثبات، يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط و الرتب التي تحرزها الدول على المقياس نفسه؛
- أن يتم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسة ذات مصداقية و أن يكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم؛
- أن يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها.

ويرمز له باختصار "COL" .صدر لأول مرة عام 1955و يصدر سنويا يقيم الدول و يرتبها وفقا لدرجة الفساد بين المسؤوليين و السياسيين فيها بناءا على إدراك رجال الأعمال و المحللين و السياسيين و منهم المتخصصون و الخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها فيها أو من غير المقيمين (1)

مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر مركب يقوم كوثيقة من الاستقصاءات و التقييمات المعينة بالفساد حيث يقوم بتسجيل عدد النقاط التي تحرزها البلدان و الأقاليم ويصنفها إلى مراتب و ذلك استنادا إلى درجة الفساد بالاعتماد على مصادر للبيانات من مؤسسات مستقلة

متخصصة في تحليل مناخ الأعمال و الحوكمة بحيث يتراوح مؤشر مدركات الفساد من 0الى 100نقطة و كلما ارتفع عدد النقاط و اقترب من المئة دل ذلك على انعدام مظاهر الفساد و ندرته و العكس صحيح يرتكز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام و بناء على تعريف منظمة الشفافية الدولية تطرح استطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال: قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى و اختلاس الأموال و مدى نجاعة جهود مكافحة الفساد (2)

شمل تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية 41دولة عام 1995 و165دولة عام 2006و قد أدخلت تعديلات على منهجيتها في إعداد المؤشر خلال الفترة 1995-2011و استقرت المنهجية بعد تحديثها عام 2012بحيث أصبح من الممكن مقارنة مستويات الفساد في دول العالم ابتداء من 2012و يصنف مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، 180دولة و إقليما حسب مستويات القطاع العام (3)

- **تقييم سياسات و مؤسسات الدول** "CPIA"يقوم بتقديم بيانات حول سياسات و مؤسسات الدولة و البنك الإفريقي للتنمية"AFDB "هو احد أشكال تقييم السياسات و المؤسسات التابعة للدولة و يعتبر أداة تشخيص تقوم بتقييم جودة الإطار المؤسسي للبلدان من حيث كفاءته في إطار تعزيز المساعدات الإنمائية و هو يقيس قدرة البلد على دعم النمو المستدام و الحد من الفقر و فعالية المساعدات الإنمائية ويشمل التقييم 54دولة افريقية و الجزائر غير معنية بهذا التقييم. 2/مؤشرات الحوكمة المستدامة "SGI" يهتم بدراسة و تقييم الحوكمة و عمليات صنع القرار في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية و الاتحاد الأوروبي و ذلك بهدف تقييم مدى الحاجة إلى الإصلاحات في هذه البلدان و قدرتها على تنفيذها و يتم احتساب المؤشرات باستخدام بيانات كمية من المنظمات الدولية ثم يجري استكمال هذه البيانات بتقييمها نوعية من طرف مجموعة من الخبراء و لقد شمل المؤشر في سنة 2017حوالي 41دولة من دول الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (1)

/3مؤشر التحول "TI" يقوم بعرض و تحليل البيانات مؤسسته برتلمسان BF و يقدم هذا المؤشر إطار التبادل أفضل الممارسات بين المهتمين بالإصلاح ينشر مؤشر التحولات تصنيفين: مؤشر الحالة و مؤشر الإدارة و ذلك من خلال تقييم شامل و معمق و تحسب النقاط بناءا على تقارير الدول المفصلة و التي تكون في شكل 52سؤالا موزعا على 17معيار و شمل هذا المؤشر في2017حوالي 129دولة و منظمة من بينها الجزائر .

/4 تصنيف المخاطر في البلدان :CRS

الغرض من تصنيف مخاطر البلدان تقديم تحليل مفصل و معين للمخاطر المالية فيما يتعلق بمدى وجود إجراءات مساءلة تضبط عمليات تخصيص المال العام و استخدامه و مدى وجود هيئات مستقلة تتولى مراقبة الحسابات المتعلقة بالتصرف فالمال العام و شمل التقرير 131بلدا في 2017 من بينها الجزائر(1)

/5تقارير عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية :

يقيس التحول الديمقراطي للدول في وسط أوروبا فقط حيث تركز التقارير على التقدم الديمقراطي و الإخفاقات الديمقراطية و يركز كل تقرير على المواضيع التالية: الحكم الديمقراطي على مستوى الدولة، العمليات الانتخابية، المجتمع المدني، استقلال الإعلام، الديمقراطية المحلية، استقلالية القضاء ولقد شمل المؤشر 29بلدا أو إقليما في سنة 2017.

- **مؤشر الأوضاع الاقتصادية:**"BCRI"يقدم مؤشر قياس المخاطر تحليلا لستة عوامل لبيئة المخاطر و المتمثلة في المخاطر السياسية، الاقتصادية، القانونية، و المالية التشغيلية،و الأمنية و يوجه هذا المؤشر إلى حد كبير إلى تقييم المخاطر التشغيلية و لكنه يستخدم أيضا إلى تقييم المخاطر التي سيواجهها الأفراد و الشركات في ما يخص الرشوة و ممارسات الفساد الأخرى من اجل الاطلاع بأعمال تجارية شمل هذا المؤشر 204 دولة إقليميا في جميع أنحاء العالم.
- **الكتاب السنوي للتنافسية:"CYB "**يقوم بإعداده المعهد الدولي للتطوير الإداري IMDو يقيس مؤشر تقرير التنافسية السنوي القدرة التنافسية للدول، حيث يفحص

كيف يؤثر المناخ الاجتماعي، و السياسي و الاقتصادي للبلد على القدرة التنافسية للشركات و من ثم يتم ترتيب الدول بناءا على هذه البيانات و تستخدم الدراسة 333معيارا للحصول على صورة متعددة الأوجه للتنافسية في الدول شمل هذا المؤشر 63 دولة و إقليما في جميع أنحاء العالم عام 2017

- **مؤشر تحليل المخاطر السياسية و الاقتصادية لبلدان أسيا:** يقدم هذا المؤشر"الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية و الاقتصادية PERC حيث تولي اهتمام خاص بالمتغيرات الأساسية مثل الفساد الاجتماعي و السياسي و حقوق الملكية الفكرية و المخاطر المرتبطة بها و نوعية العمل و نقاط القوة و الضعف في أنظمة البلدان و الأقاليم الأسيوية المعنية، ثم فحص 15دولة في اسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة عام 2017 (1)
- **الدليل العالمي لمخاطر الدول** :"CRG" يقدم تقييمات شهرية حول المخاطر السياسية و الاقتصادية و المالية فالبلدان أو الأقاليم و يلعب هذا الدليل دورا رئيسيا في الاقتصاد العالمي و يقوم بعرض و تحليل البيانات و إعداد هذا المؤشر شركة خدمات المخاطر السياسيةPRS و لقد غطى هذا الدليل 140بلد أو إقليما في 2017من بينها الجزائر .
- **تقييم الأداء السياسي و المؤسساتي للبلدان** :"CPIA" يقيم جميع البلدان المؤهلة باستخدام 16معيارا مجمعة في أربع فئات الإدارة الاقتصادية و السياسات الهيكلية و إدارة القطاع العام و المؤسسات الحكومية و ترتكز المعايير على التوازن بين فهم العوامل للنمو و تقليص الفقر من جهة و تفادي التعقيد المفرط لعملية التقييم من جهة أخرى و يقوم بعرض و تحليل البيانات و إعداد هذا التقييم البنك الدولي و شمل هذا التقييم 95دولة لسنة 2017و لم تكن الجزائر معينة بهذا التقييم .
- **استطلاع رأي المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال** :"EOS"هو استطلاع سنوي صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF يهتم بالمسؤولين التنفيذيين في الشركات، تطور الاستطلاع على مر الزمن بحيث أصبح يقدم تقارير ضرورية لمؤشر التنافسية العالمي و مؤشرات أخرى يعمل بشكل وثيق مع شبكة، تضم أكثر من 160معهدا شريكا يعملون على تدعيم التحقيق مع بلدانهم أو أقاليمهم يتم اختيار

هذه المؤسسات لقدرتها على إجراء اتصالات مع قادة الأعمال الرئيسيين، شمل الاستطلاع أراء مدراء تنفيذيين بالشركات ل 133دولة من بينها الجزائر (1)

- **مؤشر سيادة القانون** :"RLI"يصدر هذا المؤشر عن مشروع العدالة العالمي WJPو هو أداة مصممة من قبل مشروع العدالة العالمي لعرضه بطريقة مفصلة و شاملة يبحث عن "كيف أن البلدان و الأقاليم تلتزم بممارسة مبدأ سيادة القانون" يوفر هذا المؤشر معلومات مفصلة و بيانات أولية حول عدد جوانب سيادة القانون و قد شمل هذا المؤشر في 2017حوالي 113 دولة الجزائر لم تكن معينة بهذا المؤشر .

- **مؤشر مشاريع تنوع الديمقراطية** :"VDP"هو مقارنة جديدة لفهم و قياس الديمقراطية يوفر بيانات متعددة الجوانب مقسمة بناءا على عدة معايير تعكس مدى تعقد مفهوم الديمقراطية بين سبعة مبادئ رفيعة المستوى الديمقراطية هي: الانتخابات، الليبرالية، المشاركة التداول على السلطة، المساواة، الأغلبية، التوافق و هو عبارة عن تعاون بين أكثر من 3000باحث في جميع أنحاء العالم شمل مؤشر تنوع الديمقراطية 177دولة من ضمنها الجزائر في سنة 2017(1)

المطالب التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد:

-الرشوة.

-اختلاس المال العام.

-استغلال المسؤولين مناصبهم لتحقيق مكتسب شخصية -مدى قدرة الحكومات على الحد من الفساد.

- الإجراءات الروتينية و البيروقراطية التي تساهم في زيادة فرص ظهور الفساد. .

-المحسوبيات في التعيينات الوظيفية.

-الملاحقة القانونية الحقيقية للفاسدين.

-القوانين التي تتعلق بالتصريح بالممتلكات.

- توفير الحماية للمبلغين عن الفساد و الصحفيين و المحققين.

-السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح.

-قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومات ذات الشأن العام .

بينما لا يغطي مؤشر مدركات الفساد الأمور التالية: -التهريب الضريبي.

-الكسب الغير مشروع.

- و الفساد كالمحامين و المستشارين.

-تبييض الأموال.

-فساد القطاع الخاص.

-الاقتصادات الغير رسمية .

و المتصفح لتقارير و مؤشرات منظمة الشفافية الدولية يلاحظ ان المؤشرات التي تقدمها ناتجة عن ممسوحات عالمية و دقيقة فتصنف الدول في تقرير منظمة الشفافية الدولية الى ألوان متدرجة اصفر، برتقالي، احمر حسب الخطورة (1)

المحور الرابع: تطور مؤشرات الأعمال في الجزائر

المحور الرابع: تطور مؤشرات الأعمال في الجزائر

المحور الرابع: تطور مؤشرات الأعمال في الجزائر

لقد أصبح في الوقت الحالي لزاما على الدول الراغبة في الظفر باكبر حصة من الاستثمارات المحلية و الأجنبية أن لبذل أقصى ما في وسعها لترقية وتطوير مناخها الاستثماري وجعله يلبي كل ما هو مطلوب من قبل المستثمرين، الذين أصبحوا في الوقت الحالي يولون اهتماما كبير الكل ما من شأنه أن يضمن لهم العمل في أحسن الظروف والأجواء.

و في هذا الصدد و على غرار العديد من دول العالم، عملت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، تحت ضغط عدة عوامل منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي على تجسيد الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، وتحسين مناخها الاستثماري وفق ما يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي، و جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار.

1- لمحة عن وضعية الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة:

إن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهين أسعار المحروقات، فهو اقتصاد ريعي مرتبط بما يجود به البترول من إيرادات، وهذا وحده لا يكفي للمضي قدما في تحقيق أهداف التنمية، خصوصا وان الجزائر لحد اليوم لم تجد البديل الاقتصادي الذي يمكن أن ينوب عن قطاع المحروقات في وقت الأزمات. رغم انه هناك العديد من الحلول و الإمكانيات التي لم تستغل بكفاءة و لم تلق الاهتمام اللازم سواء من القطاع العام أو الخاص كقطاع السياحة وقطاع الطاقة المتجددة و التكنولوجيا و الزراعة . فالأزمة الاقتصادية الأخيرة التي تعاني

منها الجزائر جراء انهيار أسعار البترول في الساحة الدولية و التي جعلتها تحقق عجزا في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري و الميزانية العامة، و دفعتها إلى اتخاذ إجراءات تحفظية لردع هذه الأزمة، كفرض ضرائب جديدة و تخفيض فاتورة الواردات، و تجميد عمليات تعيين موظفين جدد في القطاع العام و تجميد مشاريع تنموية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار. كل هذه الأمور أثرت سلبا على مسار التنمية فالجزائر خصوصا الاقتصادية و الاجتماعية منها، حيث ارتفع معدل التضخم و تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار و ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية و هذا أثقل كاهل أفراد المجتمع خصوصا الطبقة محدودة الدخل. كما تأخرت بعض المشاريع عن موعدها المحدد نظرا لسياسة التقشف المتبعة. كما أن التوقعات تشير إلى إن استمرار انهيار أسعار النفط سبب المزيد من المشاكل للاقتصاد الجزائري في ظل غياب رؤية اقتصاد واضحة .منها الجزائر جراء انهيار أسعار البترول في الساحة الدولية و التي جعلتها تحقق عجزا في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري و الميزانية العامة، و دفعتها إلى اتخاذ إجراءات تحفظية لردع هذه الأزمة، كفرض ضرائب جديدة و تخفيض فاتورة الواردات، و تجميد عمليات تعيين موظفين جدد في القطاع العام و تجميد مشاريع تنموية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار. كل هذه الأمور أثرت سلبا على مسار التنمية فالجزائر خصوصا الاقتصادية و الاجتماعية منها، حيث ارتفع معدل التضخم و تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار و ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية و هذا أثقل كاهل أفراد المجتمع خصوصا الطبقة محدودة الدخل. كما تأخرت بعض المشاريع عن موعدها المحدد نظرا لسياسة التقشف المتبعة. كما أن التوقعات تشير إلى إن استمرار انهيار أسعار النفط سبب المزيد من المشاكل للاقتصاد الجزائري في ظل غياب رؤية اقتصاد واضحة .

1- لمحة عن مناخ الأعمال في الجزائر:

كشف احدث تقرير للبنك الدولي حول مناخ الأعمال في دول العالم بان الجزائر تسير عكس التيار الذي من المفترض أن تسلكه لإنعاش اقتصادها المنهك بعد اعتمادها لعقود على الريع النفطي. وقد تقهقرت الجزائر ب 10مراكز عن التصنيف السابق لتحتل المركز 166عالميا بين 190دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 156السنة الماضية، فيما حلت في المرتبة الرابعة بين دول شمال إفريقيا بعد المغرب و تونس و مصر بسبب سياستها الاقتصادية الضعيفة. و صنف تقرير ممارسة الأعمال في الجزائر مع دول الأزمات السياسية و الأمنية، على غرار ليبيا و سوريا و جاءت متخلفة حتى عن دولة فلسطين، مما يعكس خطورة الوضع. و يرى الخبراء ان عجز الحكومة عن معالجة المشكلات المزمنة كالبيروقراطية و انتشار الفساد و إصلاح المنظومة المصرفية و المالية و عدم فعالية الآليات الضريبية الحالية، صنع صورة قاتمة لمناخ الاستثمار في البلاد. و كان البنك الدولي قد وجه منذ سنوات إشارات للجزائر حول ضرورة بذل جهود إضافية، لإزالة العراقيل أمام تحسين مناخ الاستثمار و الأعمال.

2-1- واقع المناخ الاقتصادي قي الجزائر:

2-1- 1- استقرار مؤشرات السوق الاقتصادي:

- الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر:

الجدول رقم (01): الناتج المحلي الاجمالي (2010-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6

المصدر:

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل نمو الناتج	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.9	6 -

- معدلات التضخم في الجزائر:

الجدول رقم (02): معدلات التضخم في الجزائر(2010-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلات التضخم										

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدلات التضخم										

- رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر:

الجدول رقم (03): رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (2010-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	0
رصيد ميزان المدفوعات											

المصدر:

السنوات	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رصيد ميزان المدفوعات										

- سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي:

الجدول رقم (04): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (202-2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	0
رصيد ميزان المدفوعات											

المصدر:

السنوات	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رصيد ميزان المدفوعات										

- تطور المديونية الخارجية في الجزائر:

الجدول رقم (05): تطور المديونية الخارجية في الجزائر (2010-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	010
المديونية الخارجية											
السنوات	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	
المديونية الخارجية											

2-2- واقع المناخ القانوني في الجزائر:

2-2-1- أهمية الإطار القانوني والمؤسساتي في مناخ الأعمال:

تعتبر البيئة القانونية من المحددات الرئيسية المؤثرة في قيام الأعمال، وتتكون من مجموعة العناصر القانونية والتنظيمية وخاصة الأوامر، القوانين ،المراسيم ،القرارات والمنشورات المختلفة التي يجب أن يميزها الوضوح وعدم التناقض.وفي هذا السياق صدرت خلال الفترة 2000-1991حوالي 1185تعديل إجمالي على الأنظمة القانونية الوطنية المنظمة لمناخ الأعمال و الاستثمار في العالم.3كما أشار لتقرير السنوي لسنة 2012الصادر عن أن 125من اقتصاديات دول العالم من بين 183دولة أدخلت 245إصلاح في التنظيمات القانونية لمناخ الأعمال ،أي بزيادة 13%مقارنة بالسنة.20114تقييم الإطار القانوني والمؤسساتي في الجزائر مقارنة مع دول العينة:توجد الكثير من النقاط المشتركة ما بين عناصر الإطار القانوني والمؤسساتي للجزائر و الدول محل المقارنة ،لاسيما الفترة لبداية أهم الإصلاحات المرتبطة بالأعمال والاستثمار- .فترة بداية أهم الإصلاحات القانونية والمؤسساتية:شرعت الجزائر في أهم الإصلاحات القانونية والمؤسساتية المرتبطة بالأعمال و الاستثمار ابتداء من سنة 1990بإصدارها لقانون

والقرض الذي يعد من بين الإشارات الواضحة اتجاه رجال الأعمال والمستثمرين تبعته حزمة من القوانين والإجراءات التنظيمية المعدلة والمكملة من منتصف التسعينات وهي مستمرة إلى يومنا هذا مواكبة للمتغيرات الوطنية ،الإقليمية والدولية.واشتركت الجزائر مع باقي الدول محل المقارنة في صدور أهم التشريعات بداية من سنوات التسعينيات .ففي المغرب ،صدر أول عنصر تشريعي سنة 1995،حيث شكل القانون المتضمن ميثاق الاستثمار الإطار القانوني والتنظيمي لتطوير وترقية مناخ الأعمال والاستثمار في المغرب.و أصدرت تونس أول قانون ينظم مناخ الأعمال والاستثمار سنة 1993،خضع لآخر تعديل سنة 2009

2-2-2- هيآت تنظيم وتطوير الاستثمار الأجنبي:

أصبح توفر هيأت خاصة تضطلع بتنظيم وترقية الأعمال والاستثمارات جزءا أساسيا في تركيبة مناخ العام فيا لجزائر .وسارعت الجزائر على غرار دول العالم الى تأسيس ثلاثة هيأت متكاملة فيما بينها تتقاسم أدوار تسويق الفرص ،المرافقة وترقية الاستثمارات في الجزائر .وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أ هم هيئة في هذا ÐIال ،ÐIلس الوطني إضافة إلى للاستثمار في خدمة والشباك الوحيد الاستثمار الأجنبي في الجزائر.وتتوفر كل الدول محل الدراسة على هيئة خاصة تقوم بتنظيم وترقية الاستثمار والمتمثلة في الهيئة التونسية لترقية الاستثمار ،كما أسست المغرب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار "ANPI " سنة 1999والتي من صلاحياēl مرافقة المستثمرين لاسيما الأجانب منهم ،إضافة إلى الوكالة المغربية لتطوير الاستثمارات) AMDI (التي تقوم بنشاطات الترقية والتعريف بفرص الاستثمار في المغرب -.الاتفاقيات الدولية للاستثمار:تضمن الجزائر حماية محلية ودولية للاستثمارات الأجنبية فيها ،فإضافة إلى حق التقاضي الذي تكفله لرجال الأعمال والمستثمرين لدى الهيآت القضائية الجزائرية ،إضافة إلى التحكيم الدولي ،والاتفاقيات الثنائية مع الكثير من الدول الأجنبية ،فإĔاطرف مصادق على الاتفاقية الخاصة لتسوية النزاعات المرتبطة بالاستثمارات) CIRDI(والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات). MIGA(وتشترك الجزائر مع سائر الدول محل الدراسة في تركيبة الحماية والضمانات التي توفرها لرجال الأعمال والمستثمرين ،لاسيما العضوية في الهيئتين المذكورتين وحق التقاضي المحلي وإقرار مبدأ التحكيم الدولي-.مستوى

الأخطار:تؤثر الأخطار بجميع أنواعها على طبيعة مناخ الاستثمار ،وأهما الأخطار السياسية والأخطار التجارية ،يتم تقييمها بطرق و أدوات مختلفة ،فوضع المرصد الدولي سلم تنقيط عددي لهدا الغرض (من 1إلى) 7بالنسبة للأخطار السياسية وسلم أبجدي (A,B,C)بالنسبة للأخطار التجارية .

لقد تجلى بوضوح اهتمام الدولة الجزائرية بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في قوانين الاستثمار والإجراءات التحفيزية التي نصت عليها مختلف تشريعاتها، خاصة القانون رقم 01-03الذي صدر بموجب الأمر الرئاسي رقم 03-01الموافق ل20أوت 2001المتعلق بتطوير الاستثمار والذي أحدث تغييرا كبيرا في سياسة الاستثمار المنتهجة، حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم الا بتقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ومن خلال الشباك الوحيد GU الذي أنشأته لهذا الغرض.

و تجدر الإشارة إلى أنه قد تم وضع تشريعات جديدة عام 2012تستهدف التنمية الجهوية والمناطقية في مختلف أرجاء البلاد، وهذا عن طريق منح امتيازات جديدة للاستثمار في ولايات الجنوب والمرتفعات الجبلية، كما تسعى الدولة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة إلى وضع تشريعات جديدة فيمج التسهيل الاستثمار، من خلال إصدار قانون جديدي وسع مجالا لعمل للشركات الأجنبية فيم جالي التصدير والاستيراد،عبر تخفيض شرط الحصة المحلية متسببة لا تقل عن 51 بالمئة.

أما فيما يتعلق بواقع المناخ الإداري في الجزائر فإنه حسب تقرير مناخ الأعمال لسنة 2019الصادر عن البنك الدولي، فإن الجزائر ل توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة،ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدةوالطابعالمركزيوالبيروقراطيللإدارة،فضلاعنعدمفعاليةبعضالهيئاتوالمؤسساتالتيتساهمفي كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق بتأسيس المشاريع، وقصد توضيح واقع المناخ الإداري في الخاصة فرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، ارتأينا إدراج الجدول الجزائر وتطوراته وفقا للمؤشرات.

2-3- واقع الاستقرار السياسي و الأمني في الجزائر:

لقد دخلت الجزائر في مطلع التسعينات من القرن الماضي في حقبة من اللاأمن وعدم الاستقرار الأمر الذي عطل مسار التنمية وغير الأولويات، إذ صارت أولويات الحكومات المتعاقبة أنذاك هي وضع حد لهذا الوضع الذي استنزف الأرواح والطاقات.

ومع بداية القرن الحالي بدأت الجزائر تنعم باستقرار سياسي و أمني و عافية اقتصادية، أدت بالدولة الجزائرية إلى إعادة بعث العجلة التنموية من جديد من خلال ضخ أكثر من 300 مليار دولار أمريكي في أقل من عشر سنوات لإنعاش الاقتصاد .

و لقد شرعت السلطة في الجزائر مطلع سنة 2011 بإصلاحات شاملة تمثلت في إعطاء المزيد من الحريات و تجسيد الديمقراطية في البلاد.

و من أهمها رفع حالة الطوارئ السائدة في البلاد م1992 و دخولها في المشاورات مع الأحزاب و التشكيلات السياسية و الشخصيات الوطنية، الهدف منها هو التأسيس للقيام بالتعديلات الدستورية تتماشى مع الظروف الراهنة، و يذكر ان الهدف الأول من الإصلاحات الشاملة التي شرعت فيها السلطة في الجزائر، هو محاولة تأكيدها للعالم ام النظام السياسي فيها هو نظام قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان، و توجد ثقة للمواطنين فيه.

2_4_المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال في الجزائر:

أهم المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال والمتمثلة في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ، مؤشر الشفافية ومؤشر التنافسية العالمي .

- **المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.**
- **مؤشر الشفافية.**

- مؤشر التنافسية العالمي.

- المؤشر العام لسهولة الأداء الأعمال: يقوم البنط الدولي بإعداد قائمة بيانات بيئة الأعمال من أجل حساب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ويتكون من مجموعة من المؤشرات :

- ✓ **مؤشر بدأ المشروع:** يعبر هذا المشروع عن التحديات التي تواجه صاحب المشروع منذ بداية تأسيس في شكل كيان قانوني، ويشمل كل ما يتعلق بتسجيل الشركة من الهيئات الحكومية ، مكاتب التوثيق المحاماة مصالح الضرائب، غرف التجارة والصناعة.
- ✓ **مؤشر ترخيص البناء:** يشمل هذا المؤشر عن جميع الإجراءات التي تلتزم الشركة بها عند القيام بالمشروع معين وعن طريق تقديم المستندات المتعلقة بالمشروع بالإضافة إلى الحصول على التراخيص التصاريح الموافقات والشهادات اللازمة لذلك ، وإتمام جميع عمليات المعافية الضرورية لتوصيل الخدمات المرفقية كالكهرباء الغاز ، قنوات الصرف الصحي .هذه الإجراءات التي تتضمنها لنهوض القانونية .
- ✓ **مؤشر تسجيل الملكية:** نجد ضمن هذا المؤشر كل متطلبات العمليات الخاصة بالملكية، من حيث التقييد أو التسجيل أو التسوية و يشمل كل التعاملات مع الهيئات المختصة والتدابير لتحصيل الشهادات وفق النقاط التالية:

- عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل في الملكية.

- المدة الزمنية المستغرقة للقيام بالعملية التسجيل.

- تكلفة التسجيل كنسبة من قيمة الممتلكات.

✓ **مؤشر الحصول على الائتمان:**

يتكون هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية التالية:

مؤشر الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين والتي توفرها القانون لحماية المدينين والدائنين حيث أن أدنى قيمة له هي 0 أعلى قيمة له من 10 فكلما كانت القيم عليا يدل ذلك على أن القوانين تسهل عملية الحصول على التمويل.

مؤشر المعلومات الائتمانية:حيث يهتم هذا المؤشر بنوعية المعلومات ونطاقها ومدى قابلية الحصول عليها.

مؤشر حماية المستثمر: هذا المؤشر يركز على الجانب الديناميكي لحوكمة الشركة من خلال تقييم تطور قواعدها على التطور المالي .

- وقد عرف مصطلح الحكومة على أنه مجموعة التدابير الهياكل،قواعد القانون الموجودة من أجل منع إقصاء المستثمرين ذوي الأقلية من طرف المديرين. مجلس الإدارة والمساهمين ذوي الأغلبية.

مؤشر دفع الضرائب:

يقيس هذا المؤشر كل تدابير العبء الضريبي التي تخضع له الشركة كلا كان معدل الضريبي الإجمالي المفروض ضعيفا كلما كانت النقطة الممنوحة أعلى.

مؤشر التجارة عبر الحدود:

يشمل هذا المؤشر كافة الإجراءات والتكاليف اللازمة لتصدير واستيراد السلع، حيث يأخذ بعين الاعتبار كل الإجراءات الرسمية بداء من الإنفاق التعاقدين بين الضرفين وصولا إلى تسليم البضائع.

مؤشر تنفيد العقود:

هذا المؤشر يهتم بقياس فعالية النظام القانوني من تنفيد العقود واحترام نصوصها وكذا فعالية المحاكم التجارية في سرعة الفصل في نزعات العقود بالاعتماد على:

- عدد الإجراءات المنصوص عليها قانونيا.
- المدة الزمنية المستغرقة في تسوية النزاع.
- التكلفة كنسبة من الدين.

ويرى هذا المؤشر أيضا أنه كلما كان للشركة خطوط في الحصول على تنفيذ العقود ، كلما شجعها ذلك على تطوير العلاقات مع الموردين والعملاء .

مؤشر تصفية المشروع: كلما كان من السهل غلق الشركة من خلال اتخاذ إجراءات الإفلاس، كلما كانت هناك خطوط كبيرة في تحصيل الديون للشركة ، ومنها المحافظة على حقوق الدائنين.

ويقوم تقرير ممارسة أداء الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لا جراء دعاوى شهر الإفلاس ويستند الترتيب إلى معدل استيراد الدائنين لمستحقاتهم، ويتوقف هذا على ما إذا كانت الشركة مستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة أو سيتم بيع الأصول مجزأة ففي حالة استمرار الشركة مزاولة نشاطها فلن تكون هناك أية خسارة ، ويمكن للبلد أن يسترد قيمة مطالبته بالكامل ، بينما في حالة بيع أصول الشركة مجزأة فإن الحد الأقصى من المبلغ الديون الذي يمكن استيراد لا يمكن أن يتجاوز 70% من مطالبة البنك.

2_5_ تحليل المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال في الجزائر:

لقد تم دخول الجزائر إلى ترتيب أداء الأعمال سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت لم يتحسن ترتيبها فهي تحتل المراتب متأخرة مقارنة ببقية البلدان فأغلب المستثمرين يرون بأن وتيرة الإصلاحات تعتبر عائق كبير يحد من رغبتهم في الاستثمار

من خلال تحليلنا لمؤشرات الدولية لمناخ الأعمال في الجزائر نجد:

بالنسبة لمؤشر بدأ المشروع : إن عملية إنشاء شركة في الجزائر تتطلب 14 إجراء في مدة الزمنية تقدر ب 24 يوما، تتقسم هذه الإجراءات إلى نوعين: الإجراءات الأساسية والإجراءات المنبثقة عن الإجراءات الأساسية، وكثرة هذه الإجراءات يرهق كاهل المستثمر بالرغم من أن الجزائر قامت بإنشاء ما يعرف بالشباك الوحيد من أجل تسريع عملية إنشاء الشركة، إلا أنه ساهم في إضافة إجراءات أخرى مما زاد من تعقيد عملية بدأ المشروع ومن أجل تسريع عملية انطلاق المشروع في الجزائر يجب عليها معالجة بعض الجوانب مثل استخدام الإعلام الآلي والانترنت لتسريع عملية معالجة الملفات، تخفيض رأس المال، إعادة النظر في بعض القوانين والإجراءات من أجل تخفيض الآجال والتكاليف.

- ✓ بالنسبة لمؤشر ترخيص البناء : تقدم مركبة الجزائر في بعض السنوات وتراجعها في البعض الأخر، من خلال الإشارة إلى القانون الجديد في الجزائر بمعالجة البناء غير مرخص بالإضافة إلى تعزيز آليات الإنفاذ.
- ✓ بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية: تشير الجزائر بإلغاء ضريبة الأرباح غير رأسمالية كما قامت بتخفيض تكلفة تسجيل الملكية من خلال تخفيض رسوم الشهر وتوثيق بنسبة 0.4% من قيمة العقار.
- ✓ بالنسبة لمؤشر الحماية المستثمر: تراجع كبير واحتلالها المراتب الأخيرة بسبب عدم إدخالها الإصلاحات جديدة فيما يخص أبعاد حماية المستثمر والمتكونة من مدى فصاح المعلومات للجماهير الحماية القانونية لأقلية المستثمرين وفعالية المحاكم في تسوية النزاعات.

- ✓ بالنسبة لمؤشر دفع الضرائب: بالرغم من بذل الجزائر لجهود كبير من أجل جذب المستثمرين وإرضائهم ، إلا أن لتقارير تشير إلى أن معدل الضريبة يقارب 7.2% من الربح المحقق من طرف المستثمر.
- ✓ بالنسبة لمؤشر التجارة عبر الحدود: وهذا بسبب كثرة الإجراءات الواجب القيام بها من أجل القيام بعملية الاستيراد والتصدير كالمستخرج من السجل التجاري.
- ✓ بالنسبة لمؤشر إنفاذ العقود: تراجع كبير وهذا بسبب وجود انحرافات في النظام القضائي الجزائر على تركيز كل موارد ها ومؤهلاتها وخيراتها من أجل معالجة النزاعات التجارية ، حيث أصدرت قانون الإجراءات (المدنية ، والإدارية) والذي ينص في مادة 32 على تشكيل الأقطاب المتخصصة المعقدة في بعض المحاكم للنظر في منازعات التجارة الدولية، الإفلاس، التسوية القضائية والمنازعات البنكية من أجل تحسين فكرة إنشاء قضاء متخصص في الموارد التجارة وتربع عملية الفصل في المنازعات التجارة .
- ✓ بالنسبة لمؤشر تصفية المشروع:

2_6_ المحددات العامة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر

هي مجمل العوامل الواجب توافرها في مناخ الأعمال لتجعله مناسبا وجاذبا للاستثمارات والتي يرتكز عليها المستثمرون في تقييمه وحسب دراسة أعدتها غرفة التجارة الأمريكية بعض الشركات متعددة الجنسيات تتعلق بالشروط التالية:

***1-* الاستقرار الأمني والسياسي:** فتوفر الأمن والسياسي يعتبر شرطا أساسيا يتوقف عليه قيام الأعمال ويلعب دورا في إعطاء ثقه أكبر للمستثمرين يعني انخفاض

المخاطر السياسية العامة التي تنجم عليها التغيرات في الحكومات واحتمال حدوث حروب وثورات أو جود إرهاب بالإضافة إلى أحزاب المعارضة والمشاكل الدبلوماسية مع الدول الأخرى.

2- **الاستقرار الاقتصادي**: يتحقق عن طريق حدوث التوازنات في الاقتصادي الكلي وتوفر الفرصة الملائمة لنجاح الأعمال ويتجلى من خلال التوزان في الميزانية العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف وتحكم في معدلات التضخم والفائدة بالإضافة إلى استقرار السياسات الاقتصادية المنتجة من قبل الحكومة والمتمثلة في السياسات الاستثمارية والتجارية والضريبة كما يساعد في تحسين مناخ الأعمال وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي وفق لمبادئ السوق من حرية الملكية والمبادرة .

3- **الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب:** يتطلب مناخ الأعمال الجيد تشريعات كافية ومتوافقة ومتناسقة مع بعضه البعض ، وتتميز بالوضوح والبساطة وكرس عدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب فالإطار التشريعي والتنظيمي المناسب يؤدي إلى تقليل المخاطر وزيادة الثقة المستثمرين الأجانب الذي يهتمون بضمان المعاملة العادلة مع المحليين في القوانين منع مصادرة الملكية والتأميم والتعويضات في حالة وتوعها إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكم الدولي لتسوية النزعات المتعلقة بالاستثمار .

4- توافر الهياكل القاعدية: المتمثلة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات للمستثمرين وتسهل في عملهم مثل البنية التحتية المساعدة على تدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص من شبكات المواصلات البرية والبحرية والجوية ، والاتصالات والماء والطاقة بالإضافة إلى البنوك والمكاتب الاستثمارية والفنادق والجامعات .....وغيرها والتي يجب من شأنها أن تقليل التكاليف الأولية للمشاريع الاستثمارية وتساهم في الانطلاق السريع لها .

5- الحوافز والضمانات الجبائية والتمويلية: وذلك من خلال تقديم تخفيضات ضريبية أو إعفاءات جمركية كلية أو على المراد الأولية أو توفير قروض بمعدلات تفضيلية

الشفافية : ويقصد بها الوضوح التام بالنسب لعملية القرار الاستثماري ومن جانب اقتصاد السوق يقصد بها شروط المنافسة في السوق وعادلة وليس هناك أي تمييز بين المتعاملين الاقتصاديين.

3_ **مؤشر الحرية الاقتصادية** ***Index of Economic Freedom*** يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن مؤسسة التراث الأمريكية ***heritage Fondation***وصحيفة وول ستريت جورنال منذ عام 1995 ليصل في سنة 2017 لتغطية 178دولة و يعرف مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة(القطاع العام) على الاقتصاد، و تأثيره في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسات وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية.

3_1_ **مكونات المؤشر و أوزانه**: يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل لها أوزان متساوية (يدخل بها 50متغيرا) تشمل مايلي:

- ✓ وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة؛
- ✓حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- ✓وضوح السياسة النقدية(سعر الصرف والتضخم)؛
- ✓تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- ✓وضع القطاع المصرفي و التمويلي؛
- ✓مستوى الأجور والأسعار؛
- ✓احترام حقوق الملكية الفردية؛
- ✓أنشطة السوق الموازية؛
- ✓السياسة التجارية

3_2_ **دليل المؤشر** :يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، حيث تم وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات، بحيث تتقسم الدول إلى أربعمجموعات كالتالي:

✓تحصيل الدولة لنقطة تتراوح ما بين(8- 8.99)نقطة: يدل على حرية اقتصادية كاملة؛

✓تحصيل الدولة لنقطة تتراوح ما بين(8- 8.99)نقطة: يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

✓تحصيل الدولة لنقطة تتراوح ما بين(3- 3.99)نقطة: يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛

✓تحصيل الدولة لنقطة تتراوح ما بين(- 5.00)نقطة: يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.

4_مؤشر الشفافية:

يصدر مؤشر الشفافية عن منظمة الشفافية الدولية، بشكل دوري منذ سنة 8995.وهو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات-

4_1_ مكونات المؤشر:

يستند المؤشر إلى14 مسحا ميدانيا قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء الخبراء والمحللين، والمستثمرين المحليين و الأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية

المعنية حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تجسيد استثماراتهم. إضافة إلى آرائهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد و الرشوة. وحتى تقبل الدولة في المؤشر ينبغي إجراء على الأقل ثلاثة مسوحات للرأي حول النظرة إلى الفساد3.

4_2_ دليل المؤشر:

يتم قراءة المؤشر على سلم من (0إلى 80درجات) كما يلي:

- ✓صفر(يعني درجة فساد عالية)؛
- ✓ما بين (0- 10)مستويات متدرجة من الشفافية؛
- ✓ 10 يعني درجة عالية من شفافية .

تجدر الإشارة إلى أنه بدء من سنة 2012تم تغير منهجية القياس على المؤشر ليصبح من(0 إلى 100)0حيث: الدرجة صفر(تعني درجة فساد عالية)؛ ما بين) 1-011تعني مستويات متدرجة من الشفافية)؛ بينما (100تعني درجة عالية من شفافية..

5_ مؤشر الضبابية *The opacity Index*:

تصدر شركة "برايس ووترهاوس كوبرز" مؤشر الضبابية أو عدم الوضوح منذ عام 2001 لغرض

قياس درجة عدم الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدولة وتأثيرها على كلفة

رأس المال من حيث الكلفة الاقتصادية لرأس المال دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية

والثقافية لهذه الممارسات. وجاء إطلاق المؤشر في إطار دراسة متكاملة قامت بها الشركة حول تأثير

التغيير في السياسات و درجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار.

ي السياسات و درجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار.

5_1_ مكونات المؤشر :يستند مؤشر الضبابية إلى خمسة مجالات تشمل:

- ✓الفساد؛
- ✓النظام القضائي؛
- ✓الإطار المؤسسي

✓ السياسة الاقتصادية الكلية (من ضمنها السياسة المالية للحكومة)؛
✓معايير المحاسبة (من ضمنها سلامة ممارسة الشركات في إعداد وعرض المعلومات المالية)؛

5_2_ دليل المؤشر:يتم قراءة المؤشر على النحو التالي:
✓نسبة منخفضة من المؤشر تدل على ارتفاع درجة الوضوح والشفافية وصلاح الحكم والإدارة؛
✓نسبة مرتفعة للمؤشر تدل على خطورة حالة الضبابية وعدم الوضوح في الدولة.

6_ مؤشر التنمية البشرية*Human development Index* :

صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPDمن خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1990مؤشر التنمية البشرية .ويهتم مؤشر التنمية البشرية بتقييم مستويات التنمية الداخلية التي تحققت
في دول العالم2. ويعتبر المؤشر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم.

6_1_ مكونات المؤشر:

يدمج دليل التنمية البشرية المركب الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي:
✓**طول العمر** :ويعكس متوسط العمر المتوقع عند الوالدة، بمعنى القدرة على عيش حياة مديدة
وصحية وهي تتراوح في حدها الأدنى والأقصى ما بين 85و 20سنة؛
✓**العلم و المعرفة** :ويعكس متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، بمعنى القدرة
✓السياسة الاقتصادية الكلية (من ضمنها السياسة المالية للحكومة)؛
✓معايير المحاسبة (من ضمنها سلامة ممارسة الشركات في إعداد وعرض المعلومات المالية).

على اكتساب المعرفة، وهي تتراوح ما بين 0 %و 100% ؛
✓**مستوى المعيشة** :و يعكس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بمعنى القدرة على

تحقيق
مستوى معيشي لائق. و يتراوح ما بين 1000دولار و40000دولار.

6_2_ دليل المؤشر:

يتم ترتيب البلدان وفق قيمة المؤشر في ثلاث مجموعات هي :
✓نتمية بشرية مرتفعة في الدولة: لما تكون قيمة المؤشر أكبر من .%20
✓نتمية بشرية متوسطة في الدولة: لما تكون قيمة المؤشر أكبر من 50 %و أقل من .% 20
✓نتمية بشرية منخفضة في الدولة: لما تكون قيمة المؤشر أقل من

7_ مؤشر جاهزية البنية الرقمية *Network Readiness Idex*

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي *WEF*( )ضمن التقرير العالمي ويركز على الروابط *The (GITR) Global Information Technology Report*لتقنيات المعلومات بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويسعى المؤشر للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات و الأفراد وقطاع الأعمال من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات.ويقيس المؤشر مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنيات المعلومات و الاتصال.
ويغطي المؤشر 139دولة حسب تقرير2016.

7_1_ مكونات المؤشر:

يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية يمكن عرضها في ما يلي:
✓بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدولة : ويرصد ثلاثة متغيرات هي بيئة
السوق،البيئة السياسية والتنظيمية، البنية التحتية؛
✓مدى جاهزية الشرائح الرئيسية: ويرصد ثلاثة متغيرات هي استعداد الأفراد، جاهزية

الشركات
التجارية، جاهزية الحكومة؛
✓مدى استخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات: ويرصد ثلاثة متغيرات هي استخدام الفرد،
استخدام الشركات التجارية، استخدام الحكومة.
7_2_ دليل المؤشر :تتراوح قيمة المؤشر ما بين8]و ،0[وكلما ارتفعت دل ذلك على جاهزية
كبيرة للبلد والعكس وبالعكس.

8_مؤشر التنافسية العالمي *Global Competitiveness Index*
يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ العام 3616عن المنتدى الإقتصادي العالمي ،*World Economic Forum (WEFORUM)*والذي تطور خلال العقود الثلاثية
الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية في قياس مستوى تنافسية
الدول. ويعتبر المؤشر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار.

ويستند المؤشر إلى بيانات ونتائج مسوحات شاملة يجريها المنتدى بالتعاون مع مؤسسات شريكة وامتدت التغطية الجغرافية للمؤشر لتشمل 319دولة في التقرير الصادر سنة.-

8_1_مكونات المؤشر:

يتكون مؤشر التنافسية العالمي بشكل أساسي من مؤشرين رئيسيين(مؤشر النمو للتنافسية العالمية و مؤشر الأعمال للتنافسية العالمية):
9_ **مؤشر النمو للتنافسية: وهو** مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي(الماكروي)، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة،

- **مؤشر الجاهزية التكنولوجية**: ويتراوح مؤشر النمو لتنافسية من 8)أدنى درجة تنافسية إلى 0أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

- **مؤشـــر الأعمـــال التنافســـية**: وهـو مؤشـــر مركـــب يعكـــس تنافســية الوحـــدة مـــن خـــلال تحليـــل جزئـــي)مـايكرووي) لمؤشـرين فـرعيين: مؤشـر عمليـات واسـتراتيجيات الشـركة الـذي يسـتند إلـى قيـاس العوامـل الداخلية التي تؤثر على انتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في الدولة على أساس مسوحات ميدانية.

9_1_ دليل المؤشر:

ترتبط درجة تنافسية الدولة بدرجة الاستقرار السياسي، ومدى عمق الممارسة يالديمقراطيـة مـع الاسـتقرار الاقتصـادي الكلـي.وترتـب الـدول وفـق هـذا المؤشـر إلـى دول ذات تنافسـية عاليـة، أو ذات تنافسية متوسطة، أو ذات تنافسية متدنية.

10 _ مؤشر العولمة *KOF Globalisation Index*

صدر عن معهد كوف KOF( )السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، وسياسية. ويغطي المؤشر الكلي للعولمة 207دولة حسب التقرير السنوي لسنة2017

ويتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية، العولمة السياسية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): المؤشرات الفرعية لقياس العولمة

عنـــــاصـــــر المؤشـــــــــــر	المؤشـــــــــــر
✓حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي ✓حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي ✓دخول الرعايا الأجانب ✓عوائق على الإيرادات ✓معدل التعريفة الجمركية ✓نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية ✓قيود على الحساب الرأسمالي	**مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8عناصر)** الوزن النسبي:34%
✓حجم المكالمات مع العالم الخارجي ✓نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي	**مكونات المؤشر الفرعي للعولمة**

✓الحصة من السياحة الدولية ✓كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية ✓نسبة الأجانب في إجمالي السكان ✓عدد خطوط الهاتف الثابت ✓عدد مزودي خدمة الأنترنات ✓عدد مستخدمي الأنترنات ✓عدد مشتركي خدمة الكيبل ✓عدد الصحف اليومية ✓نسبة الاستماع للإذاعة	**الاجتماعية(12عنصر)** الوزن النسبي 37%
✓عدد السفارات في القطر ✓عضوية المنظمات الدولية ✓المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي	**مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3عناصر)** الوزن النسبي 28%

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار **نشرة ضمان الاستثمار،** السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت،2006، ص16.

11_مؤشر إمكانية الأسواق الناهضة:

صدر مؤشر إمكانية الأسواق الناهضة عن مركز تعليم و دراسات الاقتصاد الدولي في جامعة ولاية ميشيغان في الولايات المتحدة .ويركز هذا المؤشر على قياس وتصنيف لـــ 82بلدا على أنها"إمكانية الأسواق "، 1ويهدف المؤشر إلى تمكين الشركات من التقييس المقارن لأداء هذه الأسواق مع بعضها البعض. تغطي الدول الداخلة في المؤشر ما يزيد على نصف تعداد سكان العالم، وتحتل حصة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي. وقد شهدت اقتصادياتها معدلات نمو مرتفعة، وتحررا متناميا في أسواقها. واستند إعداد

المؤشر إلى أحدث البيانات التي تم استقاؤها من عدة مصادر منها: البنك الدولي، اتحاد المواصلات الدولي، معهد هيريتج فانديشن، منظمة فريدوم هاوس، ومجلة اليوروماني.

11_1_ مكونات المؤشر :يتكون مؤشر إمكانية الأسواق الناهضة من ثمانية مؤشرات فرعية منحت أوزانا متباينة دخلت في احتساب المؤشر الكلي لإمكانيات السوق.

11_2_ دليل المؤشر: تسجل الدولة الداخلة في المؤشر رصيدا يتراوح ما بين 1%و ، 100% وكلما ارتفع الرصيد دل ذلك على إمكانية أكبر للدولة المضيفة ضمن مجموعة الاقتصاديات الناهضة.

12_ مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

يقدم المؤشر تقييما موضوعيا للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات ويصدر منذ عام 2002عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (*UNDESA*، (فرع الإدارة العامة وإدارة التنمية *DPADM*(*(*ضمن دارسة الأمم المتحدة الاستقصائية الدورية غير المنتظمة عن الحكومة الإلكترونية.*UN Global E-goverment Survey*1

و يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية، والتي بدورها تقاس برصد بمجموعة من المتغيرات.

13_ مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:

ترتكز مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على جملة من المحددات والتي تعتبر أساسا مهما يستند عليه المستثمر في تقييم المناخ الاستثماري للدول كالمخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية، والالتزام بالتمويل وما إلى ذلك. وقد رتبت المنظمة العربية للاستثمار هذه المؤشرات كما يلي:

المركب للمخاطر القطرية:

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية "بي أر أس*PRS*( ) "منذ عام
0891ويتضمن الدليل الدولي للمخاطر القطرية *IGRG*( )و ذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة
بالاستثمار في القطر أو التعامل التجاري معه، وكذا قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وسدادها. كما
يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام نفس الطريقة لاحتساب المخاطر القطرية. ويغطي المؤشر041
دولة منها 39دولة عربية. كما يستند المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى متوسط سيناريوهات تغطي
حالات: الوضع المتدهور و الوضع المعقول و الوضع الأفضل.

13_1_ مكونات المؤشر :من خلال الجدول الموالي يتضح أن المؤشر يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية
وهي:

- ✓مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يمثل نسبة 50 %من المؤشر المركب)؛
- ✓ مؤشر تقويم المخاطر المالية (يمثل نسبة 85 %من المؤشر المركب)؛
- ✓مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية(يمثل نسبة 85 %من المؤشر المركب).

وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه.

13_2_ دليل المؤشر:

يتم قراءة المؤشر وفق مايلي:

- ✓الدرجات من 0إلى 29.5نقطة تعني درجة مخاطر مرتفعة جدا؛
- ✓الدرجات من 50.0إلى 59.5نقطة تعني درجة مخاطر مرتفعة؛

✓الدرجات من 20.0إلى 29.5نقطة تعني درجة مخاطر معتدلة؛

المحور السادس: مؤشر مدركات الفساد

1_ الإطار المفاهيمي لمؤشر مدركات الفساد

1_1_ تعريف مؤشر مدركات الفساد:

يعد مؤشر سهولة الأعمال أهم المؤشرات التي تصدر عن المنظمة، و يعتبر مؤشرا مركبا و يسمى بمسح المسوح، حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح و استطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة و مستقلة، و يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام.

و بناءا على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح و الاستطلاعات الخاصة بالرأي العام المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشاوي أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة .

1_2_ طريقة حساب مؤشر مدركات الفساد: يقوم مؤشر مدركات الفساد بترتيب الدول باستخدام مقياس من 0 إلى 10 حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستويات الفساد الدرك في الدولة، في حين تعادل الدرجة 10 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

و منذ سنة2012 اعتمدت منظمة الشفافية الدولية منهجية جديدة بمقياس من 0 إلى 100.

هذه المنهجية الجديدة توفر قدر أكبر من من الوضوح و الدقة، حيث يمكن من خلال هذه الطريقة مقارنة درجات الدول بمرور الوقت.

و يتم اجراء ذلك عن طريق طرح الوسيط الحسابي لمجموعة البيانات و قسمة الناتج على الانحراف المعياري لينتج عنها نقاط معيارية و التي يجري العمل عل تعديلها لاحقا للحصول على وسيط حسابي يتم تحديده لاحقا للحصول على وسيط حسابي يتم تحديده لاحقا حيث تلائم مجموعة البيانات مقياس مؤشر مدركات الفساد بتدرج 0 - 100ثم يتم حساب معدل الوسيط الحسابي لجميع النقاط التي تمت معاينتها لتلك الدولة و في الأخير يتم تقريب مجموعة النقاط إلى أعداد صحيحة.

1_3_ مصادر مؤشر مدركات الفساد:

يعتمد مؤشر مدركات الفساد بشكل أساسي على مصادر البيانات المتوفرة، و يضم المؤشر إحصائيات من عدد من المصادر مأخوذة من عدد من المؤسسات المستقلة.
و يختلف عدد المصادر من دولة إلى أخرى، حيث تكون كثيرة لبعض الدول ، و قليلة لدول أخرى. و تحسب جميع المصادر مجمل إدراك حجم الفساد (من خلال مدة التكرار و حجم الرشاوي) في القطاعين العام و الخاص، و تجدر الإشارة إلى أن المصادر التي يعتمد عليها المؤشر لا تميز بين الفساد الإداري و الفساد السياسي الذي يركز أساسا على تمويل الأحزاب و استغلال المناصب العامة لأغراض حزبية و كافة المصادر تعطي تصنيفا للدول (يضم تقييما لعدة دول) و تشمل المصادر التي بموجبها تقيم الدول عن طريق النقاط أحدث الاستطلاعات المعدة من قبل جهات مختصة (تحليل للبلاد وكالات المخاطر) و تشمل الاستطلاعات التي يتم إجرائها.
و يشمل مؤشر مدركات الفساد لكل سنة مصادر متشابهة مع تغير بشكل طفيف، و حسب وثوق المنظمة بالمصدر، و لابد لكل مصدر من مصادر البيانات، استيفاء المعايير الواردة فيما يلي ليكون مؤهلا لاعتباره مصدرا بالنسبة الى مؤشر مدركات الفساد:

_ أن يقيس المصدر بصورة كمية مدركات الفساد في القطاع العام.

_ أن يكون قائما على منهجية تمتاز بالصدق و الثبات، يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط و الرتب التي تحرزها الدول على المقياس نفسه.

_ أن يتم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسة ذات مصداقية و أن يكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم.

_ أن يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين الدول.

1_3_ مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد:

تقوم بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد بتغطية الجوانب التالية من الفساد:

_ الرشوة:

_ اختلاس المال العام،

_ انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاتب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب،

_ قدرة الحكومات على احتواء الفساد و فرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام،

_ عبء الإجراءات الروتينية و البيروقراطية المبالغ فيها، و الذي من شأنه أن يزيد من فرص ظهور الفساد،

_ المفارقة بين التعيينات القائمة عل الكفاءة و التعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية،

_ ملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين،

_ قوانين كافية تتعلق بتصريح الممتلكات و الذمة المالية و منع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين،

_ توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد و الصحفيين و المحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة و الفساد،

_ السيطرة على الدولة من قبل المصالح الشخصية.

2_ تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر:

2_1_ موقع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد في الجزائر:

بدأت منظمة الشفافية الدولية في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد منذ سنة 2003 .

و الجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في سلم الفساد للفترة (2015_2020)

جدول رقم (01): ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2015_2020)

السنة	عدد الدول	مستوى المؤشر	الرتبة
2015	168	3.6	88
2016	175	3.4	108
2017	180	3.3	112
2018	180	3.5	105
2019	180	3.4	106
2020	180	3.6	104

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر صنفت في المرتبة 88 سنة2015، لكن اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدول المعنية بالمسح، نجد أنه 168 دولة، الا انه سنة 2017 رتبت الجزائر في المرتبة 112، حيث و صل عدد الدول الى 180 دولة، بمعنى أخر فالنتيجة الحقيقية أن الجزائر لم يتأثر ترتيبها سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 لأن التراجع ب 4 درجات متساوية لعدد الدول الأربعة المضافة في المسح سنة 2017.

إلا أنه مقارنة مؤشر سنة 2017 بسنة 2015 فان التراجع كان ب 12 مرتبة أي (180_168) بدلا من 24 مرتبة (112_ 88) رغم ذلك فهي تعبر عن تراجع في مؤشر مدركات الفساد.

فعلى العموم يأتي التصنيف المتأخر للجزائر كنتيجة حتمية لمظاهر الفساد التي حرصت السلطات العليا على محاربتها.

و لو أخذنا على سبيل المثال سنة 2018 نجد أن الجزائر تتقاسم المركز 105 مع كل من البرازيل و كوتديفوار و و مصر و السلفادور و زامبيا و هي أفض من دول اثيوبيا 114 باكستان 117 مالي 120 ايران 138 روسيا 138.

2_2_ مظاهر الفساد المقصات من مؤشر مدركات الفساد:

يعتبر مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية مسح للنخبة عكس رجال الأعمال و الخبراء، كما يمكن أن تكون التصورات متحيزة تحت تأثير وسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال يمكن ارتفاع عدد الحالات المبلغ عنها زيادة الفساد، كما يمكن أن تكون مجرد علامة على حرية أكبر للصحافة.

كما لا يسمح مؤشر مدركات الفساد بتغطية جوانب الفساد كمدركات للمواطن أو حالة الفساد التي تعرض لها، الاحتيال الضريبي، التدفقات المالية غير المشروعة، فساد القطاع الخاص، تبييض الأموال.

3_ الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد:

3_1_ الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الفساد:

الوضعية المشار إليها خاصة ما تعلق بترتيب الجزائر في مؤشر إدراك الفساد، جعل من الحكومة الجزائرية تسارع إلى وضع ميكانيزمات لمكافحة ظاهرة الفساد و الوقاية منه و من أهمها:

_ القانون رقم 06-10 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، حيث جاء في المادة الأولى من القانون أعلاه أنه يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد و مكافحته، و تعزيز النزاهة و المسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين العام و الخاص و تسهيل و تدعيم التعاون الدولي، و المساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد و مكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.

أما مادته الثانية فقد أشارت إلى مفهوم الفساد من وجهة نظر الدولة الجزائرية، و لم تعط له تعريفا بل أشارت إلى مختلف الظواهر الواجب مكافحتها و الوقاية منها في إطار إستراتيجية وطنية لمكافحة الظاهرة.

_ كما تم إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 كسلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم بالمهام التالية:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد و تجسد مبادئ دولة القانون، وتعكس النزاهة و الشفافية و المسؤولية في تسيير الشؤون العامة.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، و اقتراح تدابير خاصة منها ذات طابع تشريعي و تنظيمي للوقاية من الفساد، و كذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية و الخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد.
- جمع و استغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساعد في الكشف عن أعمال الفساد و الوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع و التنظيم و الإجراءات و الممارسات الإدارية عن عوامل الفساد.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية و الإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد و مكافحته و النظر في مدى فاعليتها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة للموظفين العموميين بصفة دورية و دراسة و استغلال المعلومات الواردة فيها و السهر في حفظها.
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات و على التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي.

3_2_ مرتكزات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

ترتكز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على ضرورة ما يلي:

- توفر الإرادة السياسية الراغبة في مكافحة الفساد،
- تعزيز استقلالية المؤسسات الموكلة لها مكافحة الفساد،
- التطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالفساد، و معاقبة كل شخص فاسد،
- تعزيز استقلالية القضاء بشكل يجعله يحكم في كل القضايا دون ضغط،

- الاعتماد عل الكفاءة في تعيين الموظفين و الإطارات،
- إصلاح و تحسين نظام الحوافز و الأجور بما يضمن كرامة الموظفين،
- التعريف العلني و الدائم بعقوبات الفساد لإظهار الردع،
- إقامة لجان نزاهة من الكفاءات و المشهود لها بالنزاهة و الشفافية،
- إشراك المواطنين و منظمات المجتمع المدني و الإعلام في الإستراتيجية.

أما على المستوى الاقتصادي فيما يتعلق بالفساد المالي و الإداري فان الإستراتيجية ترتكز على مايلي :

- خفض الرسوم الجمركية أمام المستوردين بالشكل الذي يجعلها لا تشكل عائقا أمامهم مما لا يضطرهم إلى دفع الرشاوي مقابل التخفيض،
- إلغاء مختلف أنواع الدعم المقدم للمؤسسات،
- زيادة الأجور و المرتبات و تحسين المستوى المعيشي لهم،
- العمل على التوزيع العادل للثروة مما يخلق تجانس بين مكونات المجتمع.

المحور السابع : الإطار العام لمناخ الأعمال في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية تحديات تنموية كبيرة يمكن تلخيصها في قصور مصادر التمويل المحلية اللازمة لتمويل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية، لذلك قامت باتخاذ إجراءات وتدابير عديدة بهدف توفير مناخ استثماري ملائم من خلال تعزيز نظام الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعيا منها بأهميته في حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها .تهدف الدراسة إلى التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بهدف تقويتها، والتعرف على عوامل طرده بهدف مواجهتها قصد التغلب عليها أو الحد من آثارها .توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة

عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة أساسا في- :استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية- .ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد وهو ما أدى إلى غموض ظروف العمل فيها وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون انخفاض كفاءة الهياكل القاعدية خاصة شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ مما انعكس سلبا في إضاعة الوقت وتحميل المستثمرين تكاليف إضافية.

1- العوامل المحددة للاستمار:

ويمكن تناولها على النحو الآتي :

- ✓ **سعر الفائدة يقصد بسعر الفائدة:**

تكلفة رأس المال المستثمر، فكلما زادت أسعار الفوائد انخفض معدل الاقتراض ، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض ، وهذا ما يترجم رياضياً في العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وقيمة الاستثمارات . من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة في ظل ظروف التضخم ، أما في حالة الركود ، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.

- ✓ **الكفاية الحدية لرأس المال يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال:**

بالإنتاجية الحدية لرأس المال ، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال . فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية ، فعند ارتفاع الإنتاجية الحدية ترتفع المداخيل ومن ثم يزيد التشجيع على الاستثمار مع زيادة الأموال المستثمرة

- ✓ **التقدم العلمي والتكنولوجي:**

يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية ، والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بأخرى جديدة، و ذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق. فبالإضافة إلى التحديث في الآلات ، نجد التحديث في مجال البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ظهور مواد أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة

- ✓ **درجة المخاطرة:**

إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، فكلما زادت درجة المخاطرة، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار. في حين نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة و العائد هي علاقة طردية

- ✓ **العوامل الأخرى:** تتمثل هذه العوامل في مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة ومدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع.

2- الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:

سنكتفي بعرض بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:

2-1- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

تم بناء هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1995بهدف قياس أداء الاقتصاديات العربية وتحديد درجة تحسن أو تراجع مناخها الاستثماري، ويتألف هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية للاقتصاد الكلي والتي تشمل : **مؤشر التوازن الداخلي**، **مؤشر التوازن الخارجي**، **مؤشر السياسة النقدية**، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ. **مؤشر التوازن الداخلي**: يعبر عنه بحساب رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تقييم تطورات السياسة المالية.

ب- مؤشر التوازن الخارجي:

يعبر عنه بحساب رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من اجل تقييم تطورات المعاملات الخارجية للاقتصاد .

ج- مؤشر السياسة النقدية:

يعبر عنه بمعدل التضخم، ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن النقدي .وبعد حساب كل من مؤشر التوازن الداخلي، مؤشر التوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية، يتم حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار باعتباره يمثل متوسط هذه المؤشرات الثلاثة،

2-2- مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

توجد عدة مؤشرات لتقييم المخاطر القطرية تصدرها هيئات دولية متخصصة، سوف نستعرض بعضها فيما يلي:

أ- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة(PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية(ICRG) منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وهو يغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي : **مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر المالية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية.**

ب- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا، حيث يقيس المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها

من صفر إلى 100 %بالاستناد إلى تسعة عناصر بأوزان نسبية محددة هي : المخاطر السياسية (25 ،(%الأداء الاقتصادي (25 ،(%مؤشرات المديونية (10،(%متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدول ته 10) ،%)التقويم الائتماني للدولة (10 ،(%توفر الائتمان المصرفي (5 ،(%توفر التمويل للمدى القصير (5 ،(%النفاذ لأسواق رأس المال (5 ،(%معدل الخصم عند التنازل (5%).

2-3- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر هذا المؤشر سنويا عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويتألف هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي : **مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل ملكية الأصل العقاري، مؤشر الحصول على الائتمان المصرفي، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر نظام دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، ومؤشر تصفية المشروع** .ويقيس هذا المؤشر تأثير الإصلاحات التنظيمية على المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال من أجل تقييمها والاستفادة من تجارب الإصلاح الناجحة لاسيما في الدول النامية

2-4- مؤشر الشفافية:

يصدر مؤشر الشفافية سنويا عن منظمة الشفافية الدولية التي تعرف عدم الشفافية (الفساد) على أنه : " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة". ويرصد هذا المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة .يستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، آراءهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة .وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والعشرة على النحو الآتي الصفر : يعني درجة فساد عالية عشرة : تعني درجة شفافية

عالية، ما بين الصفر والعشرة : مستوى متدرج من الشفافية، حيث أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما كانت تتمتع بدرجة شفافية أعلى والعكس صحيح .

3- الشروط الأساسية لتحسين مناخ الأعمال:

لابد من توفر شروط ملائمة لجذب الاستثمارات واستقطابها لأي دولة، ومن بين هذه المقومات الواجب توفرها نذكر منها ما يلي:

3-1- الاستقرار السياسي و الأمني:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أساسيا و ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبيً، فكل ما يبذل من جهود.

4- الاستثمار الأجنبي و مناخ الأعمال في الجزائر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المصادر الخارجية المهمة لتمويل الاقتصاد المحلي للبلدان، و ذلك لكونه بديلا عن لجوء تلك البلدان إلى المديونية الخارجية أو الاستعانة بالمساعدات والإعانات الخارجية من طرف الدول الأجنبية والمؤسسات المالية العالمية و قد تزايدت تلك الأهمية بشكل لافت لتصبح من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية 1في الدول النامية والتي أصبح من أولوياتها تهيئة بيئة أعمال جاذبة لهذا النوع من الاستثمارات التي تتميز بخاصية "الأقل مخاطرة" للدولة المضيفة -مقارنة بالاستثمارات غير المباشرة (الاستثمارات في الأوراق المالية)-، وهي تمثل أحد الطرق الرئيسية للانسجام في النسيج العالمي في زمن العولمة.

ولا يخفى في عالم الاقتصاد اليوم أن جاذبية بيئة الأعمال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول والأقاليم أصبحت تقاس بمؤشرات كمية تعكس استعداد وجاذبية أي دولة لهذا النوع من الاستثمارات.

وفي هذا السياق الدولي العام الذي يكتسي طابع المنافسة المحتدمة رغبت الجزائر كغيرها من الدول بأن يكون لها وضع مؤهل وجيد ضمن المؤشرات الدولية بتقييم المناخ الاستثماري للدول 2لاستقطاب التدفقات الاستثمارية إلى الداخل و عظيم المنافع، ولكن

تلك الرغبة لم ترقى بعد إلى إستراتيجية مؤسساتية شاملة تتحمل مسؤولية المخاطرة في القرار الاستثماري الدولي،

ساهمت العولمة بمؤسساتها بتوسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عمودي وأفقي، ويعد النمو المتزايد لها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين أهم التغيرات الحديثة والتوسعات في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي إلا أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات الاستثمارية تتجه نحو الدول المتُقدمة، ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار 3مرهونة بضمان سلامة المشروع، وحمايته وتعظيم الأرباح في ظل الفرص البديلة،
ويتوقف ذلك على بيئة الاستثمار وعلاقاتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار، حيث تلعب بيئة الأعمال بما تحويه من متغيرات اقتصادية ومؤسساتية دوراً حاسماً في اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للدول والمؤسسات.
ذلك أن الأداء الاقتصادي يرتبط بمجمل الأوضاع التي تتميز بها البيئة الاستثمارية سلباً وإيجاباً ،4وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد واحدا من أهم التحديات التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الاقتصاديات الدولية و الإقليمية و الوطنية، حيث تلعب الظروف التي توفرها البيئة الاستثمارية والحوافز التي تُقدمها للمستثمرين دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيعها على المشاركة في التنمية الاقتصادية، ولغرض استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوجب على الدولة توفير حوافز وبيئة أعمال سليمةintact business environment( )من خلال جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية، القانونية والاجتماعية لذا تقوم العديد من الدول على إجراء حُزم من الإصلاحاتpackages of reforms( ) على تلك التدابير بغية الاستفادة القصوى من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المراجع و المصادر:

المراجع:

1- عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل الى ادارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع،2013

2- حسن عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار في الدول النامية، بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ، 2005

3- على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ،1974-1990رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، ،1995.

4- بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، بحوث اقتصادية عربية،العددان-69-126، 2015

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،إصدار، الكويت، 1999.

4- DoingBusines,Rapport annuel sur le climat des affaires,2001

5-Institut National de la Statistique Européenne et des études économiques (INSEE),
Indicateur synthétique du climat des affaires, Rapport 2012

2 Janvier Kiambu, Expert en réformes du CPCAI. Reformes relatives au climat des
affaires et des investissements. CPCAI, juin 2013
6- Sandrine LAVASSEUR, Investissements Directs Etrangers et Stratégies des
Entreprises multinationales. Revue de l'OFCE, Mars 2002 (hors série), p 152
7- DoingBusines,Rapport annuel sur le climat des affaires,2012
8- American Heritage Dictionary.4th Edition. Houghton Mifflincompany. Boston,MA.2000